بسم الله الرحمن الرحيم

لقطات من تاريخ جامعة الأنظمة العربية

كتيّب يصنف مقالات منشورة حول جامعة الدول العربية

بقلم نبيل شبيب

المحتوى

مقدمة

- قمة أخرى في قاع الظلمات ٢

(١) - هل من أمل في إصلاح العطب

- مواطن الخلل.. وأرضية العمل المشترك ٣

- إصلاح جامعة الدول العربية.. ٢٢ مشكلة تحتاج لحلول جذرية ٨

- ٢٢ دولة و٢٢ عقبة في منظمة واحدة ١١

(٢) - ضد الشعوب.. وسورية نموذج

- شعب سورية لا يمنح مهلة لجامعة الدول العربية ١٥

- ديبلوماسية الانتظار لخنق ثورة ١٩

- جمعة الجامعة العربية تقتلنا ٢١

- الجامعة والمجازر في سورية ٢٣

(٣) جامعة من الماضي.. دون مستقبل

- لمحات من تاريخ القمم العربية.. إلى أين؟ ٢٧

- جيل المستقبل العربي وجامعة الماضي العربي ٣٢

مقدمة

قمة أخرى في قاع الظلمات

قمة ٢٠٢٣م بمشاركة أشد المستبدين إجراما

هذه المقدمة لكتيّب يصنف بعض ما نشره هذا القلم خلال عدة عقود مواكبا به أوضاع جامعة الدول العربية - والأصح: جامعة الأنظمة- والمقدمة تستند إلى مقالة رأي نشرت مع انعقاد قمة ٢٠٢٣م حيث عادت تلك الأنظمة إلى الأسلوب العلني في الاحتضان الرسمي للنظام "الشقيق" المستبد في سورية. ومع الإعلان الرسمي والعملي عن ذلك مسبقا خابت آمال من أخطؤوا ابتداء في تعليق أمل على تلك المنظومة، فمن البداية لا يُعوّل عليها شيء في محاسبة المسؤولين عن الاستبداد والإجرام في سورية، وإلا لوجبت محاسبة أقرانه في الأنظمة الأخرى بغض النظر عن تفاوت درجة الاستبداد والإجرام، ومن البداية لا يُنتظر من تلك المنظومة عون حقيقي ولا استجابة حقيقية لمطالب الشعب الثائر في سورية، من أجل استعادة سيادته في وطنه وممارسة حقوقه وحرياته، ناهيك عن تحرير بلده من قوى الاحتلال الأجنبية على أرضه، فالجميع يخشون من تحرير إرادة الشعوب، والجميع حريصون على العمل دون وصول الثورة الشعبية في سورية إلى أهدافها، كيلا تتابع الشعوب خطى التغيير بها وبسواها من الثورات الشعبية الأخرى.

إن جامعة الأنظمة العربية كانت وما تزال لا تبالي بحقوق مشروعة ولا بقوانين دولية ولا بمصالح حيوية، قدر ما تحرص فرادى ومجتمعة على ما يسمونه استقرارا في حدود البقاء في كراسي السلطة وما يسمونه أمنا وهو ممارسة القمع الآثم للشعوب بأشكال متعددة، ودرجات متفاوتة.

من أين تنعقد الآمال على "جامعة الدول العربية" وقممها، ولم يسبق أن تعاملت مع أي قضية مصيرية تعاملا قويما على امتداد تاريخها منذ نشأتها الأولى سنة ١٩٤٥م، والشواهد معروفة، مثل قضية فلسطين بين الاغتصاب والتحرير، أو قضية الوحدة والنزاعات البينية، أو قضية التقدم والتخلف، أو قضية العلم والجهل، أو قضية النهوض والفساد، أو قضية الرخاء والفقر، أو قضية السيادة والاستقلال الحقيقيين بدلا من التبعية الأجنبية، فكيف يُنتظر من تلك الأنظمة منفردة ومجتمعة أن تتصرف وفق ما يلبي الحقوق المشروعة لشعب سورية ومطالب ثورته ضد الطغيان الدموي الجاثم على حاضر سورية ومستقبلها وعلى صدور أهلها الأباة منذ عشرات السنين!

قمة أخرى في قاع الظلمات، لا توقف صناعة التخلف وأسباب العجز والنزاعات، ولا تمس أخطبوط الاستبداد الداخلي والتبعيات الأجنبية، ولئن ألغي عقد القمة أصلا لما تغير شيء من مجرى الأحداث والتطورات وصناعة القرار، ولهذا فقدت قيمتها ولهذا لا ينعقد عليها أمل لمستقبل أفضل ولا يصل أحد من خلالها إلى هدف كريم.

هذا ويمكن تحميل نص الكتاب كاملا بصيغة word أو pdf، وتتوزع المحتويات على ثلاث مجموعات من المقالات: **١- هل من أمل في إصلاح العطب؟ / ٢- ضد الشعوب.. وسورية نموذج / ٣- جامعة من الماضي.. دون مستقبل**

نبيل شبيب

(١)

هل من أمل في إصلاح العطب؟

مواطن الخلل.. وأرضية العمل المشترك

مقالة نشرت في جريدة الحياة يوم ٢٧ / ٣ / ١٩٩٥م بعد الاحتفالات بمسيرة ٥٠ عاماً مع جامعة الدول العربية

ليست جامعة الدول العربية في حاجة إلى الإصلاح كمنظمة، قدر حاجتها الماسّة إلى إصلاح جذري وشامل في كل دولة من الدول الأعضاء فيها على حدة؛ وإلاّ فما فائدة تعديل الميثاق، أو حتى وضع ميثاق جديد، وما فائدة تطوير الأجهزة، أو إضافة المزيد إليها، وما شابه ذلك من إجراءات تصحيح جزئية، ما دامت لا تشمل التخلّص من النقص الرئيسي القائم والمؤثّر على كلّ ما سواه، والمرتبط بالدول الأعضاء مباشرة، ومحوره عدم تنفيذ ما يوجد من بنود ويتخذ من قرارات، ممّا يجعل عدنان عمران، الأمين العام المساعد للجامعة يقول في حوار صحفي: (المطلوب ميثاق شرف لتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية.. وهذا من شأنه إحداث نقلة نوعية كبيرة في العمل العربي المشترك)، وكرّر الإشارة إلى العلّة نفسها عندما سئل عن القمم العربية ودورها، فكان مضطراً إلى بيان سبب إخفاق كلّ منها بمثل قوله (لكنها لم تقطع شوطاً كبيراً نحو التنفيذ للأسف..) أو قوله (ولكنها بكلّ أسف كانت في منعطف موضوع خطير).

ولا بفيد ما هو مرصود حاليا للأسف من دفاع إلى درجة الإشادة ومن تمجيد إلى درجة مخجلة وكأنّ الهمّ كلّ الهمّ هو عدم تعكير صفو احتفال جميل؛ كذلك لا يفيد بالمقابل ما هو مرصود أيضا من تنديد شامل بالجامعة وأصل وجودها ومواراة كلّ إيجابية وراء سلبية أكبر أو أصغر منها؛ يكفينا بدلا من هذا وذاك إدراك أن حصيلة الإيجابيات والسلبيات عبر خمسين عاماً مضت كانت حصيلة سلبية، شريطة النظر في ذلك نظرة موضوعية، لا سيّما عند المقارنات التقليدية بمنظومات دولية أخرى، فمن المؤسف أن بعضها -أو غالبها- لم يعد يدفع إلى البحث والتشخيص والعلاج، قدر ما يدفع إلى الأخذ والردّ فيما لا علاقة له بموضوع المقارنات والقصد منها، وشرّ الصور هنا هو استغلال تلك المقارنات لنشر الإحساس بـ"عقدة النقص"، فكأنّ العرب، جنس العرب، عاجزون.. وقد يصل ذلك إلى درجة الإحساس بالنشوة عند من يردّد ذلك مستشهدا مثلا بسؤال نزار قباني "متى يدفنون العرب".

مقارنات شائعة

لم يبلغ عمر منظومة الاتحاد الأوروبي ما بلغه عمر المنظومة العربية، والفارق معروف، ولا يصحّ الاعتذار عنه بالظروف فقد كانت قبل خمسين سنة ظروف رحيل الاستعمار وبداية تكوين الدول العربية، ولكنها كانت في أوروبا أيضاً ظروف الاحتلال الأجنبي واقعياً وظروف أنقاض دمار لم يُعرف مثيله في القارة من قبل، وبالمقابل

كانت الروابط العربية وثيقة رغم حدود سايكس بيكو وأمثالها، وكانت العلاقات الأوروبية علاقات إرث قرون متواصلة من الحروب والعداء بمختلف صوره العرقية والطائفية والمصلحية. وجدير بالتنويه هنا أنّ الواقع الأوروبي الراهن رغم من يكيل المديح فحسب، ينطوي على ألغام يمكن أن تنفجر في المستقبل بصورة أو بأخرى، ويعطي الاختلاف على شكليات الاحتفال بمرور خمسين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية مثالاً على ذلك، ولكن هذا لا ينفي في إطار المقارنة العربية-الأوروبية أن مسيرة خمسين عاماً على المستوى العربي ضاعفت ما يوجد من ألغام بدلاً من إزالة ما كان موجوداً، ولم تقلّص نسبة التباعد على كلّ صعيد كالأصعدة السياسية والاقتصادية والجمركية وحتى الميادين الفرعية ممّا لا يحصى بالأمثلة؛ وقد يكون أكبر الإيجابيات الآن هو انتشار الوعي أو مجرّد الإحساس العام بعدم جدوى الاعتذار بأسلوب تعليق المشكلات على مشجب ما خلّفه الاستعمار نفسياً وواقعياً.. وقد مضى جيل أو جيلان على الاستقلال، وأصبح من السخافة المريرة الخطيرة، تجاهل حقيقة أنّ مسؤولية الجيل الحاضر من الشعوب والحكام عن استمرار ما هو قائم أو ازدياد حجم التخلّف والتدهور فيه مسؤولية كاملة ومباشرة.

أعذار واهية

كذلك لا يمكن القبول بالعذر التقليدي بزرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية، وبالمؤامرات الخارجية وبدور " الطابور الخامس" داخل الصفوف العربية، وما شابه ذلك؛ فالتاريخ لم يعرف مسيرة حضارية تتحقّق فقط عندما تزول أمام أصحابها سائر العقبات والعراقيل ليتحرّكوا في بنائها آمنين مطمئنّين، بل لم يعرف صناعة أمّة لنفسها إلا مع وجود المؤامرة الخارجية والعداء ونقاط الضعف الداخلية وما تسبّبه من ثغرات ذاتية، ويبقى أمر النجاح والإخفاق مرتبطاً بالحصيلة النهائية، هل أمكن الوصول في معركة البناء إلى النتائج المرجوّة رغم العقبات أم استحال ذلك.

لا بدّ من البحث عن أسباب إخفاق الجامعة وبتعبير أوضح عن أسباب إخفاق ميدان المسيرة المشتركة للدول الأعضاء فيها، بأسلوب يتجنّب ما بات أقرب إلى التقليدي الراسخ، وهو يحوّل البحث المذكور إلى تنديد وتقريع فحسب، أو إشادة وتبرير فحسب. الأمر أكبر وأخطر وأهمّ من مجرّد سؤال أكاديمي أو مكسب إعلاميّ دعائي عابر عن وضع منظمة أو جهاز وإمكانية إصلاحه وتطويره، ولا مبالغة في القول إنه أمر قضية مصيرية، قضية وجود كريم أو اضمحلال على الخارطة العالمية تأثيراً سياسياً واقتصادياً وفكرياً ولو بقيت "الرقعة" الجغرافية كبيرة شاسعة الأطراف، وازداد عدد الدول القائمة عليها بحدودها وأعلامها وسائر ما يرمز إليها.

إن أوضاع جامعة الدول العربية وحجم منجزاتها هو حصيلة أوضاع تلك الدول الأعضاء فيها وحصيلة منجزاتها، لا أكثر ولا أقل، فأقصى ما يستطيع صنعه الجهاز المشترك مهما كانت صياغة بنود تنظيم عمله دقيقةً وجيّدة، هو التنسيق، والجمع، والدعم، لما يتوفر من معطيات على أرضية واقع الدول الأعضاء؛ وهذه المعطيات هي التي أخفقت في السنوات الخمسين الماضية، فلم توفّر ما ينبغي توفيره لتحقيق أهداف التقدّم والتحرر بمعناه الشامل، ولا الوحدة أو التقارب بين الكيانات العربية المنفصلة عن بعضها. والسؤال عن أسباب الإخفاق إذن هو السؤال

عن أسبابه في كل دولة على حدة بين المحيط والخليج، ولن نصل إلى أجوبة موضوعية ما دام الأسلوب المتبع حتى الآن هو تبرئة فريق وإدانة آخر، وتشويه الحقائق عنها وكشفها كشف "الفضيحة" هناك، فقد تتفاوت درجات الإخفاق ولكنه يبقى جوهريا ومشتركاً، وقد تتباين بعض التفاصيل ولكنّ الأسباب في مجملها متشابهة إلى درجة التماثل، ولا نفتقر لتعدادها إلى دراسات وبحوث قدر ما نفتقر إلى الاستعداد النفسي والسياسي الضروري كي تكون عملية الطرح والمواجهة دون "رتوش" أو محاباة، وممهّدة لتغيير نحو الأفضل.

محاور مقترحة

لا بدّ من التحرّك في العلاج على المحاور الرئيسية لمشكلة وجودنا المستقبلي، ومن أهمها كأمثلة دون حصر:

١ - خلل العلاقة بين الشعوب والحكام في سائر البلدان العربية، مما يصل إلى الاستبداد الدموي في بلد، وما لا يستحق وصف أكثر من الاستبداد "الذكي" في بلد آخر، وما يعتمد على القمع في بلد أو يعتمد على التسليم والانقياد في آخر، وما لا يسمح بوجود أيّ متنفس للحقوق والحريات إطلاقاً فيسبب الاختناق مع الاشمئزاز العلني والخفيّ، أو ما صنع "قنوات" لتنفس محدود قد يمنع الانفجار فحسب؛ أما الحصيلة فتبقى إجمالاً، هي أن الغالبية العظمى من الشعوب، لا تشارك في صناعة القرار إلا على مستويات محدودة غير حاسمة في صنع المستقبل، وأن قطاعات كبيرة من الطاقات البشرية غير معبّأة ولا يوجد ما يشير إلى إمكانية تعبئتها أصلاً ولكنها طاقات موجودة على صعيد الاستهلاك وموجودة أيضاً كرصيد للتمرد في كثير من المواقع.

٢ - الخلل في العلاقة بين نسبة التخصص والكفاءة وما وصلا إليه من مستويات نوعية جيّدة وكمية كافية لتحقيق الغرض منهما من جهة، وبين التشكيلات الهيكلية للقيادات ومراكز صناعة القرار وكيفيّة صناعته وتنفيذه من جهة أخرى؛ وهذا خلل ناشئ عن الخلل الأول، فمع أن ظاهرة هجرة الأدمغة على سبيل المثال، ترتبط جزئياً بظروف المعيشة المادية المحضة، إلا أن جزءاً لا بأس به منها مرتبط واقعياً بظروف التعامل مع الطاقات المتخصصة داخل الأرض العربية، وما دامت مناهج الحكم تستند أوّلا إلى عنصر "الإخلاص أو الولاء للسلطة"، وتنطوي دوما على المحسوبية بمختلف أشكالها، وما دامت تلك المناهج تضع المتخصص بين خيار أن يصبح لبنة في بناء هيكل السلطة بدلاً من بناء التقدم، وبين الهجرة أو العمل بعيداً عن تخصصه، ستبقى حصيلة الإنتاج التخصصي والقائم على الكفاءات والخبرات -وقد أصبح من أهم عناصر التقدّم الحديث- حصيلة سلبية.

٣ - الخلل في العلاقة بين الاتجاهات والتيارات والتصورات والأفكار من جهة وبين هياكل الحكم والمعارضة والمعاملات الداخلية والدولية من جهة أخرى، ولا تكمن المشكلة في التعدّد بحد ذاته، وهو ما لا يمكن ولا ينبغي تصوّر انعدام وجوده، بل تكمن في الأساليب السائدة للتعامل مع ظاهرة التعدد، ولا يزال الغالب عليها هو الصدام بدلاً من التعايش، والاتهامات بدلاً من الحوار، وحتى الشتيمة بدلاً من التفهّم ومحاولة التفاهم، وذاك ما يسري على

من وصل من ذلك إلى السلطة ومن هو خارج إطارها في نطاق معارضة مرخص بها أو محظورة رغم حقيقة وجودها وتعبيرها عن نفسها.

٤ - مرض الشعارات والغرور بالمظاهر، وقد بلغ مرحلة متقدّمة من الإصابة قد لا يفيد في علاجها سوى أسلوب "الصدمات"، وكما كانت الهزائم والنكسات تتحوّل بفعل هذا المرض العضال إلى انتصارات وإنجازات إلى أن وصلت قضية فلسطين -وكانت هي المحور الرئيسي لها- إلى مستوى تصوير التسليم سلاماً والهيمنة تعاوناً والتفوق العسكري سياسة واقعية والتفرّق العربي في كل ميدان إلا ميدان "الصلح" وحدة وتنسيقاً، كذلك فإن ميادين ما نحتاج إليه من إنتاج حقيقي، على مختلف المستويات الاقتصادية والعلمية، الزراعية والصناعية والتقنية، أصبحت ساحة لألوان من الشعارات الكاذبة والغرور بالمظاهر الخادعة.. بينما تتحدّث الأرقام بلسان انتشار القحط والفقر وهبوط وسطيّ الدخل وارتفاع نسب العجز وحجم المديونيات ومخاطر مستقبلية في ميادين تعتبر كشرايين الحياة من الجسد كميادين توفير الماء والغذاء دون أن تكون إمكانية عطائهما أو قطعهما في يد أجنبية، سيّان هل هي مسالمة أم معادية.

ويمكن تعداد مزيد من المحاور الرئيسية لمواطن الخلل، في العلاقة بين سياسات المحاور الإقليمية المتقلّبة والمسيرة الجماعية المتعثّرة، أو تكامل ما يتوفّر من موارد وطاقات وتصادم أو تضارب ما ينفّذ من مشروعات تطويرية، أو صناعة النزاعات أو صناعة أسبابها ثم جعلها حاجزا دون التعاون بدلا من التعاون والتقارب رغم ما يوجد موضوعيا من أسباب النزاع عسى يؤدّي قيام مصالح التعاون المشترك مع الزمن إلى اضمحلال أسباب النزاع الأخرى أو إضعاف مفعولها.. يمكن تعداد المزيد ولكن لا يفيد التعداد ما دمنا لسنا في مقام العلاج مع التشخيص، لا سيّما وقد ازداد خطر توظيف دور القلم الإعلامي في ميدان الكلام، إلى درجة التخدير أحيانا، بدلا من دور "التعبير" عن أوضاع ومشكلات ما، تعبيرا تتفاعل معه آلية صناعة القرار تفاعلا موضوعيا.

لا يفصل بين مناسبتي مرور خمسين عاما على مسيرة الجامعة وخمسين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية سوى ستة أسابيع، تبدو للمتأمّل في الاحتفال بالمناسبتين وكأنّها ستة قرون، فالأعداء الخارجون من حروب عالميّة مدمّرة ومن حروب قرون مديدة حتّى عرف بعضها بحرب المائة عام وحرب الثلاثين عاما، لا يجمعهم على احتفالات منتظرة في الثامن والتاسع من أيار/ مايو، سوى ما سبق صنعه من أرضية شهدت إقامة أسباب الالتقاء بين تلك الدول، رغم مختلف الأزمات والمنافسات، وذاك ما شمل فتح طرق مواصلات مباشرة ووصل إلى إلغاء حواجز جمركية ونقاط عبور الحدود، دون أن يجهل أيّ طرف أو يتجاهل استمرار وجود خلافات ونزاعات أو استمرار تفاوت الإنجازات والمواقع الاقتصادية والمالية أو استمرار تطلّع فريق إلى الزعامة ومقاومة فريق آخر لها؛ وبالمقابل فإنّ العجز منذ خمسة أعوام عن مجرّد الالتقاء الرمزي في لقاء قمّة عربية شامل، حتّى بمناسبة الاحتفالات الدورية، يمثل رمزا للتعبير عن انعدام العمل الكافي من أجل صناعة مثل تلك الأرضية بين الدول

العربية وداخل كلّ منها على حدة، بدعائم واقعية لمسيرة مشتركة دون تجاهل الخلافات والمنافسات والنزاعات وتفاوت الإنجازات والتطّلع إلى الزعامة.

وإذا كانت حاجتنا إلى ميثاق شرف على مستوى أنظمة الحكم لتنفيذ القرارات حاجة قائمة، فإنّ حاجتنا أكبر وأخطر إلى ميثاق شرف على مستوى المفكّرين والمتخصّصين والإعلاميين والكتّاب والأدباء على اختلاف مشاربهم، يؤكّد أنّه لم يعد من الجائز التهاون أو التراخي في العمل المباشر من أجل إيجاد تلك الأرضية، ولتعبئة الرأي العام وممارسة أقصى الضغوط الأدبية الممكنة تجاه القوى التي تضع الحواجز في طريق العمل لإيجادها، لا سيّما من داخل الحكومات وأجهزة صناعة القرار؛ وليس المطلوب في مثل ذلك الميثاق أن يتخلّى فريق عن تصوّراته وأفكاره ليلتقي مع الآخر في عمل مشترك، بل أهمّ شروط أيّ تحرّك مشترك هو ألاّ يشترط أيّ طرف على الآخر أن يتخلّى عن ذاته وتميّزه أو أن يُحرم من حقه في العمل على إقناع الآخر بما عنده ومن حقّه في اعتباره هو الأفضل والأمثل والأكمل.

إصلاح جامعة الدول العربية.. ٢٢ مشكلة تحتاج لحلول جذرية

نشرت في مجلة المجتمع / الكويت يوم ٧ / ٢ / ٢٠٠٤م

يلفت النظر فارق "التسمية" بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وتظهر دلالاته على أرض الواقع العملي، فالاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية، لا تنقطع فيها الجهود المشتركة والانفرادية، لتطوير سياساتها، وتعديل قوانينها، وتنمية علاقاتها البينية، لتكون المنظمة متجانسة فعّالة، رغم الفوارق اللغوية والقومية، وأعباء التاريخ الثقيلة، وتناقض المصالح القطرية.. وجامعة الدول العربية –وليس الجامعة العربية أو الاتحاد العربي- لم تشهد عبر عشرات السنين الماضية على إنشائها، جهودا حقيقية، لتنسيق سياسات دولها على المدى المتوسط والبعيد، لا الآني الشكليّ دون أيّ إلزام، فضلا عن توحيد تلك السياسات، كما لا ينقطع تعديل قوانينها القطرية، ولكن بما يزيد التباعد ويقيم مزيدا من الحواجز في وجه التقارب والتجانس، ناهيك عن تنفيذ مشاريع مشتركة شاملة، لتعزيز العلاقات، في الميادين التجارية أو الاقتصادية أو المالية، أو حتى على صعيد إجراءات قنصلية كتأشيرات السفر، أو مدّ خطوط المواصلات، أو تكامل الشبكة الهاتفية.. فضلا عن الميادين الزراعية والصناعية والعلمية وغيرها.

جوهر الإصلاح المطلوب

إنّ الحديث عن إصلاح جامعة الدول العربية حديث قديم متجدّد، ولكن يبقى فارغ المضمون، ما دامت خطوات الإصلاح الفعلية بعيدة عن جوهر المشكلة، أو عندما تبدو وكأنّها من قبيل الحملة الدعائية لتجميل صورة مشوّهة، والتغطية على واقع مؤلم. ويرفع هذا العنوان مجدّدا وكأنّه أتى تحت ضغط تفاقم الأخطار الخارجية، ووصول نتائجها إلى أكثر من "قطعة" من الجسد العربي الممزّق، وقد تتكرّر بذلك محاولات سابقة، معروفة من قمّة الخرطوم للملمة نتائج ما أسموه "نكسة" ١٩٦٧م، أو قمّة فاس عام ١٩٨٢م لجمع الدول العربية على طريق كامب ديفيد باتجاه مدريد، أو قمّة القاهرة عام ٢٠٠١م لامتصاص الغضب فيما أسموه "الشارع العربي" تهوينا من شأنه ومن شأن تأثير الانتفاضة الفلسطينية على الشعوب. وقد كان التلاقي العربي في كلّ مرة ظاهريا، لا يمسّ جوهر أسباب التمزّق القائم، ولا يتجاوز حدود بيان سياسي بعبارات إنشائية، ينتهي مفعولها بانتهاء إعلانها عبر وسائل الإعلام لامتصاص الغضب المتزايد على المستوى الشعبي عاما بعد عام.. وعقدا بعد عقد.

هل يوجد في محاولة الإصلاح الجديدة لجامعة الدول العربية ما يسمح بالأمل في ألاّ يتكرّر الإخفاق مجدّدا، وألاّ تضاف حقنة غضب شعبي جديدة؟ نرجو ذلك، ولكنّ الواقع هو أنّنا لا نواجه في جامعة الدول العربية مشكلة واحدة متعدّدة الوجوه بدءا بالبنية الهيكلية مرورا بنظام التصويت وانتهاء بالتمويل، بل نواجه مشكلات مزمنة قائمة منذ تأسيس الجامعة، هي بحدّ ذاتها مشكلات الدول الأعضاء فيها التي ارتفع عددها من ٦ إلى ٢٢ دولة. منها ما أصبح في وضع الوفاة السريرية كما يقال، كالصومال، ومنها ما سلّمته الأوضاع العربية للذبح اليومي كفلسطين، ومنها ما أضيف إلى قائمة ضحايا الاستبداد وضحايا الكوارث والنكبات كالعراق، وما يزال سائر الدول الأخرى –رغم ذلك كلّه- مصرّا على متابعة السبل المتشعّبة بعيدا عن طريق عربي مشترك.

ولئن وجدت معالم مشتركة بين الدول العربية فممّا يثير الأسى والألم أنّها على الصعيد السلبي، ففيها جميعا - بدرجات متفاوتة- احتكار صناعة القرارات المصيرية، وكبت الحريات، واضطهاد المعارضة بمختلف أطيافها، بل نجد في كثير منها ترسيخ لغة المخابرات والمحاكمات الصورية والاعتقالات العشوائية مكان الأمن والحوار والتعدّدية، هذا فضلا عن الإخفاق في حمل المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات عادة، في ميادين البحث العلمي، والبناء الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي على صعيد الضرورات المعيشية من ماء وغذاء ودواء.

الإرادة الشعبية المغيّبة

إنّ الفصام النكد القائم بين غالبية الحكومات والشعوب هو في مقدّمة أسباب العجز عن تطوير كلّ دولة على حدة، داخليا وعلى مستوى التقارب والتعاون مع الدول الأخرى عربيا، فضلا عن أن تكون لهذه الدول منفردة ومجتمعة كلمة مسموعة، ليس على المستوى الدولي العام، ولكن حتى على صعيد القضايا الأساسية في المنطقة العربية التي باتت تتصرّف بها القوى الدولية المهيمنة دون مجرّد الاستشارة أو حتى إظهار شيء من المراعاة تجاه مختلف أنظمة الحكم القائمة، الموالية علنا لتلك القوى الدولية المهيمنة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، أو التي "تزعم" معارضتها، حتى بات بعضها يتساقط كأوراق الخريف، كما كان مع ليبيا، ويقدّم الخدمات الطوعية لألدّ أعداء المنطقة كموريتانيا.

من أراد أن يصلح وضع جامعة الدول العربية إصلاحا حقيقيا بعيدا عن عمليات تجميل ظاهرية، لا بدّ أن يبدأ الإصلاح على مستوى العلاقة بين الحكام والشعوب، وبين التيارات القائمة داخل كل دولة على حدة، مع رفع المصلحة المشتركة فوق المطامع الأنانية الذاتية غير المشروعة، ومع إعطاء الأولوية لبناء الدولة بمقومات البناء الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والتشريعية بدلا من إعطاء الأولوية المطلقة لبقاء السلطات الحاكمة ومن يسير في ركابها من المنتفعين أو الممالئين.

مثل هذا الإصلاح لا يتحقّق قطعا وفق تصوّرات الهيمنة الأمريكية، التي تأبى على منطقتنا الإسلامية مجرّد اسمها فتطلق عليها حديثا وصف "الشرق الأوسط الكبير"؛ كما أنّه لا يتحقّق بالرفض الكلامي للهيمنة الامريكية، ما لم تتمّ ترجمة ذلك على أرض الواقع في المعاملات اليومية. والأهمّ أنّه من المستحيل تحقيق أمن عربي مشترك ما دام الأمن للمواطن الفرد مفتقدا في معظم البلدان العربية إن لم يكن فيها جميعا، سواء عن طريق فرض حالة الطوارئ المزمنة، أو عن طريق فرض أنظمة لا تختلف بمضامينها كثيرا عمّا بات يصنع باسم حالة الطوارئ.

لن تكون جامعة الدول العربية منظمة إقليمية لدول ذات سيادة وإرادة سياسية على المستوى العالمي، ما لم تكن السيادة للشعب في كل دولة على حدة، وما لم ترتفع هذه الدول بنفسها إلى مستوى مسؤولياتها التاريخية الراهنة الكبرى، لتكون "دولا" بمعنى الكلمة، من خلال تبديل الدساتير الشاذة بدساتير معتبرة، والقوانين الجائرة بقوانين عادلة، وأجهزة الحكم الاستبدادية وهياكلها المصطنعة بأجهزة حكم تقوم على الانتخابات والاستفتاءات الحرة النزيهة وعلى أساس فصل السلطات وتعدّد الاتجاهات وتداول السلطة وفق إرادة الشعوب، وضمان سيادة القضاء واستقلاله وحريات الفرد وحقوقه؛ وجميع ذلك ليس على شكل "هبات" يعطي الحاكم منها ما يشاء، وينتزع ما

يشاء، متى يشاء، إنّما هو من الدعائم الثابتة لوجود الدول المعتبرة، وللحقوق والحريات، كما ثبّتها الإسلام، واعترفت بها أو بمعظمها المواثيق الدولية، بغض النظر عن السلبيات في بعض النصوص أو في التطبيق العملي.

إصلاح الجامعة رهن بإصلاح دولها

إنّ الدولة التي تنفق القسط الأكبر من ثروات البلاد على ما تسمّيه أجهزة أمنية تحمي السلطة، أو حتى على قوّات عسكرية دون أن تكون لها مهمّة الدفاع الفعلي ضدّ الأخطار الخارجية، أو تنفق القسط الأكبر من ثروات الشعوب على صعيد الإثراء غير المشروع للمشاركين في السلطة أو من يسير في ركابهم، مثل هذه الدولة لا يمكن أن تحقق تقدّما علميا وهي لا تخصص له استثمارات مالية كافية، ولا تقدّما اقتصاديا لا توفّر له المناخ الضروري من حريات وحقوق وتكافؤ الفرص أمام الكفاءات بدلا من أن تكون الكلمة الفصل للفساد والمحسوبية والرشوة، ولا يمكن أن تكون لمثل تلك الدولة مكانة سياسية تؤخذ بعين الاعتبار، ولا قدرة عسكرية يحسب حسابها؛ ومن المستحيل لمجموعة دول في منظمة إقليمية، لا توفّر على انفراد هذه الشروط الأساسية وسواها، أن توفّر ما ينبغي تحقيقه جماعيا، في منظمة لها وزنها وفعّاليتها في التعامل مع الأحداث والتطوّرات الإقليمية والدولية.

ولا يعني ما سبق استحالة البدء بالإصلاحات الضرورية على مستوى الجامعة من قبل أن "تكتمل" الإصلاحات الضرورية على مستوى الدول الأعضاء، إنّما أصبحت الأوضاع الإقليمية والدولية تفرض فرضا التحرّك هنا وهناك في وقت واحد، ويستحيل تحقيق أحد الهدفين دون الشروع في تحقيق الهدف الآخر، وباستطاعة الدول العربية إذا أخلص المسؤولون النيّة في إصلاح جامعة الدول العربية البدء بالبنية الأساسية للعلاقات البينية، لا سيّما في المجالات التي لا تعتبر الخلافات السياسية عقبة حقيقية في وجه تنفيذها، بدءا بتوحيد أنظمة التعليم والتربية بعيدا عن حملة التشكيك الغوغائية فيما نستمده من مقوّمات وجودنا العقدي والحضاري، مرورا بخطوط المواصلات وفتح الحدود، وانتهاء بمضاعفة حجم التبادل التجاري والتنسيق بين المشاريع الزراعية والاقتصادية لتحقيق اكتفاء ذاتي عربي بدلا من ترك كل دولة بمفردها ضحية الارتباط بهذه القوّة الدولية أو تلك، على مستوى احتياجاتها الذاتية.

إنّ الإصلاح المفروض لم يعد يحتمل الانتظار، فليس بعد التمزّق العربي المشهود مزيد، ولا بعد الفتك الجاري بالجسد العربي ما يسمح لأحد من المسؤولين بالتمادي في السياسات الخرقاء والتبعيات الأجنبية، التي أدّت إلى أن تكون البلاد العربية جميعا ضحيّة لأخطار ماثلة أو عرضة لأخطار قادمة. ومن يرصد الغليان المتصاعد على المستوى الشعبي، دون التهوين من شأنه وتجاهل مفعوله، يدرك أنّ الوقت قد فات أو يوشك أن يفوت نهائيا، ولقد كثر الحديث عن أنّ بعض الأنظمة وصل إلى مرحلة لا ينفع معها الإصلاح، ولن يتوقف مثل هذا الحديث عند الكلام فقط، ولن يمكن كبته بمجرّد الإنكار أو بأسلوب استخدام القبضة الحديدية، أو نقل السلطة من فرد إلى آخر دون تغيير حقيقي في جهاز الحكم وتوجّهاته، وقد استُخدمت هذه الأساليب على امتداد العقود الماضية، ولم تسفر إلا عن مزيد من الغضب والغليان، فلا ينبغي الانتظار إلى أن يتحوّل الغليان إلى انفجار وخيم العواقب.

٢٢ دولة و٢٢ عقبة في منظمة واحدة - قمة ٢٠٠٩م نحو الوحدة؟

نشرت يوم ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٩م في مداد القلم

هل تختلف قمة الدوحة ٢٠٠٩م عن قمم عربية سبقتها؟

هل يوجد فيها ما يشير إلى أنها ستكون قمة قرارات للتنفيذ وليس قمة بيانات للتسويق؟

هل تتميز بالجدية في المصالحة وهي موضوع مصيري جماعي؟

وما هو "الخطر" في الإعداد لهذه القمة أو فيما يُنتظر منها، وهل بلغ درجة كافية لدفع دول عربية لها وزنها الثقيل كمصر والجزائر، إلى عدم المشاركة الحقيقية فيها، أي إلى التشبث بعدم استعداد رأس هرم السلطة المحلية فيها، للمشاركة عربيا في حمل مسؤولية ما قد يُتخذ أو يُعطّل من قرارات مشتركة، وليس مجهولا غياب إمكانية الالتزام السياسي عند غياب رأس الهرم، في معظم أقطارنا العربية والإسلامية!

وهل يصح ما يتردد بشأن التعامل مع قمة قطر تعاملا خاصا بسبب انعقادها في الدوحة بالذات؟

واقع يقيّد القمم

من العسير ذكر جديد لا يكرر ما سبق قوله أو ما يُتوقع قوله، عند الحديث عما يوصف بالملفات الساخنة، أي فلسطين والسودان والعراق والصومال؛ ومما يبعث على الأسى وجود سواها من القضايا الساخنة أيضا، ولكن شدة الخلاف الرسمي على الأهم تؤدي إلى تأجيل الخلاف حول المهم أو تجميده أو إغفاله!

إنما توجد من وراء ذلك "معطيات معينة" في الواقع الرسمي العربي، باتت "قيودا" على السياسات واللقاءات والنتائج، وإن انتشار المعرفة بهذه المعطيات عموما، هو الذي يُسهّل التكهّن بأساليب التعامل مع ملفات جدول الأعمال ونتائجه مسبقا، ولهذا يصبح الحديث الإعلامي عن ذلك مكرورا مملا.

وعندما يتضمن التكهن توقعات متفائلة يتحول إلى حديث الواهمين، وعندما يتضمن توقعات متشائمة يتحول إلى حديث المحبطين، ولكن الواقع الرسمي الذي يقيد أحداثا على مستوى القمة هو الذي لا يترك مجالا لحديثٍ عن توقعات "واقعية موضوعية"، مع ملاحظة أن هذا الوصف لا يُطلق بجدارة إلا على ما يفتح أبواب تحرك رسمي عربي جاد مرئي على أرض الواقع، وليس في البيانات والتصريحات فقط، على أن يحمل هذا التحرك "المأمول" من المواصفات الذاتية، ما يجعله تحركا واعدا بتحقيق ثمرات فعلية في المستقبل المنظور.

تمرّد قطر والخطوط الحمراء

قمة الدوحة ٢٠٠٩م لا تصنع واقعا رسميا عربيا بل هو الذي "يحدّد" معالمها و"يقيدها" كسواها، ولهذا فالنظر فيه أَوْلى من التكهنات المستقبلية

وقبل تناول تعقيدات الجانب السياسي من ذلك يمكن الوقوف هنيهة عند جانب أوضح من سواه نسبيا، إذ يبدو وفق بعض ما نُشر (أو أشيع) على عتبة القمة، أنّ قطر -وهي الدولة الأصغر نسبيا- قد تجاوزت الحدود في إزعاجها

للكبار والصغار بسياستها الإعلامية (وقد تحفظت كما هو معروف على ما وصف بوثيقة ضبط البث الفضائي) وعلى وجه التحديد بسياسة قناة الجزيرة التي فتحت لها أجواءها الصغيرة حجما، لتبث عبرها الكثير مما كان محرّما بثه، عن قضايا الدول العربية -أي قضايا المسؤولين فيها في غالب الأحيان- المعلنة والخفية، العتيقة والجديدة، الإقليمية والقطرية، الرسمية والشعبية، وهذا كله بعد عهد قديم لا يزال يوجد من يحسبه أو يتشبث به وكأنه صخر جلمود، فلا يريد استيعاب أنه مضى وانقضى، أي العهد الذي كان فيه الانسجام قائما بين ألحان الجوقة الإعلامية في قطر وسواها، فكل الأمور في كل بلد على حدة على ما يرام، وسيان بعد ذلك هل يوجد من يسمع ويتفاعل مع الإعلام ومع السياسة على مستوى الشعوب أم لا يوجد، فالمهمّ هو انسجام الإعلام مع النظام!

الأهم ولا ريب أن قطر أزعجت الكبار بسياساتها في الآونة الأخيرة، كما لم تزعجهم من قبل، عندما فتحت أبوابها مثلا أمام أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العالم.

المقصود هو ما بدا من سياساتها تمرّدا على ما يسمّى "محور الاعتدال" دون القطيعة معه، والتعامل المباشر مع ما يسمّى "محور الممانعة" دون الاندماج الكليّ فيه، مع ما يشمله ذلك من انفتاح على إيران، في الوقت الذي تمارس فيه إيران نفسها سياسات "تسهّل" على خصومها في الساحة العربية أن يقطعوا خطوة أوسع مما مضى -وما غابت تلك الخطوات من قبل- في اتجاه إعطاء الأولوية للاهتمام بالخطر الإيراني، أو التحدي الإيراني، أو التمدد الشعي (التسميات مرتبطة بمناسبة الحديث ومن يتحدث وبالجهة المستهدفة) على الاهتمام بالخطر الصهيوني، أو وضعهما معا على قدم المساواة على الأقل.

التحرك القطري في لبنان تحت الأنظار الرسمية السعودية، والتحرك القطري في السودان تحت الأنظار الرسمية المصرية، والتحرك القطري مع سورية تحت الأنظار الرسمية السعودية والمصرية معا، جميع ذلك مطروح واقعيا تحت عنوان: "لقد تجاوزت هذه الدولة العربية الصغيرة الخطوط الحمراء"، ولكن ما هي الخطوط الحمراء؟..

هل هي خطوط حمراء مرتبطة بالمصلحة العربية المشتركة العليا (للشعوب والدول.. وليس الأنظمة فقط) في واقع قضايا محورية وخطيرة، كقضية فلسطين والعراق والسودان، ناهيك عن التجزئة والتخلف والضعف أو ما يسمّى الأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن السياسي، ويضاف إلى ذلك حديثا "الأمن الشخصي" للحكام أنفسهم، بعد تكرار استخدام معاول "دولية" لتكسير جدران حصانة "رؤوس أهرام" الأنظمة العربية نفسها!

كيف تتحدد الخطوط الحمراء في الساحة العربية وعلى صعيد قضاياها المحورية عندما ترسمها السياسات الرسمية، عبر منظور أمريكي أو إيراني، أو -وهنا العنصر الأهم عند من يحدّدها- عبر منظور "استقرار الأنظمة وتحييد الشعوب"!

إن النظرة الموضوعية إلى واقعنا الحالي، على ضوء قمة الدول العربية في الدوحة عام ٢٠٠٩م، تكشف سريعا أن بين أيدينا على الطريق الطويلة لعقد "قمة عربية تاريخية مصيرية" ٢٢ عقبة، أو دولة، أو علما، أو نظاما، أو نهجا سياسيا، أو مصالح ومطامع قطرية وإقليمية.. سمّها ماشئت فالحصيلة واحدة.

الوحدة وهم.. والتضامن متعثر!

لعبة الحروف لعبة قديمة ومعروفة، وقد يحلو لمن يحب أن يتعلق بقشة أمل في عصر التيئيس من تحقيق أهداف جليلة أن يتفاءل بقمة الدوحة ٢٠٠٩م، بتبديل تردتيب حروف اسم العاصمة القطرية لتصبح قمة الوحدة ٢٠٠٩م.

إنما لا يوجد مؤشر جادّ في هذا الاتجاه على أرض الواقع العربي الرسمي، بل على النقيض من ذلك، أصبح أشدّ الداعين إلى الوحدة العربية (ممن تجلبهم القنوات الفضائية للحديث والتحليل والتعليق) يتوسّل أحيانا في الإعراب عن تطلعه إلى "حد أدنى فقط" من التضامن العربي. وقد يمضي شوطا أبعد في الحديث، فيعدّد مثلا الانسياح الاقتصادي الإسرائيلي باسم التعامل التجاري، علنا ومن وراء ستار شفاف، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، ويترحّم على "المقاطعة العربية" معتبرا إياها موؤودة، ليطرح "أقصى" آماله منحصرة في أن تمتنع السلطات الرسمية عن الحيلولة دون مقاطعة شعبية ومناهضةٍ لما يسمى التطبيع على الأقل.

أما إذا بحث عن مواجهة عربية رسمية للهيمنة العدوانية الصهيونية، معددا ما كان من اعتداءات في العمق العربي، من العراق إلى السودان، ومن سورية إلى لبنان، ناهيك عن الوصول بالتعامل مع أرض فلسطين وشعبها إلى المدى الأقصى من ارتكاب جرائم الحرب العلنية، وتهويد المقدسات والتنكيل بالمتشبثين بأرضهم عام ١٩٤٨م، فهنا يخشى تأويل ما يقول على غير ما يعني، فيسارع إلى التأكيد -كما لو كان يتبرأ من ارتكاب جريمة خطيرة- أنه لا يعني الحرب أبدا، ولا حتى تجهيز الجيوش لها، ولكن "يرجو" على الأقل عدم توظيفها في حماية الأمن الإسرائيلي بتوجيه الضربات إلى المقاومة وحصارها، وحتى حصار "عضو" من أعضاء الجسد العربي الواحد معها!

لقد بات الحديث عن "وحدة عربية" يعرّض صاحبه هذه الأيام إلى الاتهام بالإغراق في أوهام خيالية بعيدة عن الواقعية والعقلانية والموضوعية والمنطق.

لماذا؟.. ألم يكن الذين وصلوا إلى القمر والمريخ يتحدثون عن أحلام وأوهام في البداية، ولكن نظروا إلى ما يمتلكون من وسائل وإلى العقبات على الطريق نحو الهدف البعيد، فسلكوه وتجاوزوها ووصلوا؟ فهل أصبحت الوحدة العربية أبعد من القمر والمريخ، أم أصبح بذل الجهود على طريقها هو الأبعد من القمر والمريخ، عن المسؤولين وليس عن الشعوب؟

إن استحضار ما يوجد من معطيات للوحدة تاريخا وشعوبا ومصلحة ومصيرا، ومقارنته بما صنعه الواقع الرسمي العربي من أجواء يجعلها حلما ووهما، يؤكد أن سلوك الطريق ما بين قمة الدوحة وأمل الوحدة، لا يتحقق بلعبة الحروف، بل بتجاوز العقبات، وهي ٢٢ عقبة، وكلمة "يتجاوز" لا تعني بالضرورة إزالتها ولا تفجيرها ولا استعداءها، إنما يعني التعامل معها بحيث لا تفعل ذلك مع من يريد العمل على طريق الوحدة الطويل!.

مما قيل عند افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية إعدادا لقمة الدوحة ٢٠٠٩م أن القمة السابقة في دمشق كانت تحمل شعار التضامن، وأن ما تحقق خلال العام الماضي إنجاز كبير للدولة السورية التي انعقدت القمة على أرضها!

ومما يقال بشأن غياب الرئيس المصري عن الدوحة دون إعطاء الأسباب علنا، أن السبب الحقيقي هو أن تطورات عملية المصالحة من قبل قمة الكويت وحتى قمة الدوحة، أبرزت مسيرتها كإنجاز سعودي، وانفتاح سوري، وجهد قطري، وأبرزت مصر -كما لو كانت- معيقة لهذه المسيرة.

وما سبق التنويه به بشأن تحرك قطر بالوساطات -أو بأجهزة إطفاء الحرائق- من ميدان إلى ميدان في الساحة العربية بين الخليج والمحيط إضافة إلى صلاتها ما وراء الخليج باتجاه إيران، جعلها -بعد قدر من التفاهم مع السعودية في قمة خليجية انعقدت بين القمم- تبدو وكأنها هي الشقيقة الكبرى وليس الدولة المصرية بتراثها العريق على هذا الصعيد!. كأن مشكلة التضامن.. أو المصالحة.. أو تخفيف حدة التناقضات.. أصبحت مشكلة "مَن" يحمل الوسام لتحقيق ذلك، وليست مشكلة تحقيقه أصلا.

والجميع "تقريبا" في هذا سواء؛ فدمشق تريد أن تسجّل لنفسها إنجازات "التضامن" الذي جعلتها "شعارا لقمتها"، والقاهرة لا تقبل أن يسجّل نجاح جزئي أو كبير إذا خرج تحقيقه من عباءتها. والسعودية أسرع من سواها لطرح الشعار وحريصة على نسبته إليها وإن جرى تنفيذه بمشاركة غيرها.

الجميع في ذلك سواء، ولكن لا يبدو أنهم في الهم العربي الكبير سواء، في مواجهة أخطار خارجية ومهام جسيمة على كل صعيد من الأصعدة لتحقيق تضامن فعلي، سياسيا وأمنيا واقتصاديا وماليا.

لهذا تتحول الأنظمة إلى عقبات في الواقع الرسمي العربي، ولن تصبح "محركا" للتضامن أو الوحدة أو دفع الأخطار أو تحويل البيانات الختامية للقمم إلى وقائع على الأرض، ما لم تدرك أن هذا أكبر بكثير من أن يتحقق بمحرك واحد، بل هو رهن بتلاقي الجهود وتكاملها، وإسقاط الأنانيات ومفعولها.

المطلوب أن ترتفع الأنظمة إلى مستوى القضايا المشتركة، لا أن تهبط القضايا إلى مستوى الأنظمة.

المطلوب توحيد نظرة الأنظمة إلى القضايا المشتركة لا شرذمة القضايا على مقاس واقع التجزئة بين الأنظمة.

المطلوب أن تكون القمة قمة، تصب فيها كل عام حصيلة إنجازات متواصلة يبذلها الجميع، من صغار القوم وكبارهم، في اتجاه المصلحة العليا للشعوب والدول، وإن تناقضت مع رؤى بعض الأنظمة، وهي لا تتناقض تناقضا حقيقيا مع مصلحة الأنظمة عند تطهيرها من منافع شخصية والاقتصار على القويم منها.

إذا تحقق ذلك يوما ما تصبح الأنظمة أنظمة حكم فعلا، ويكون التضامن والتقارب وربما حلم الوحدة المستبعدة، حصيلةً مشكورة لسياساتها، وإن لم يتحقق تبقى هي العقبات على هذا الطريق.

أجواء المصالحة موجودة ومفيدة وضرورية، ولكن مضامين المصالحة هي التي تحكم على القيمة الفعلية لإطلاق هذه الأجواء في قمة الكويت من قبل، ولا جدوى من نشر آمل، تعقبه خيبة أمل، فالواقع الرسمي العربي الراهن حول قمة الدوحة ٢٠٠٩م لا يسمح للأسف بالاعتقاد أن الأنظمة قررت فعلا أن تتحول من عقبات إلى أنظمة حكم مسؤولة عاملة متعاونة، وكل ما يقال عن جهود مبدئية من قبيل ما يسمى خطوة أولى من ألف ميل، ليس إلا مزيدا من التضييع للوقت الضائع أصلا، وذرّا للرماد في عيونٍ، لا ترى هذه الخطوة على أرض الواقع، ولو وُجدت لرأتها الشعوب أولا، ولرآها الخصم والصديق على السواء.

(٢)
ضد الشعوب.. وسورية نموذج

شعب سورية لا يمنح مهلة لجامعة الدول العربية

نشرت في مداد القلم يوم ٣٠ / ١٠ / ٢٠١١م

ليس المطلوب الآن من جامعة الدول العربية أن تطلق حزمة أخرى من كلمات التنديد والشجب والامتعاض والكلمات الديبلوماسية للمطالبة بإصلاح مستحيل، وإجراءات جزئية تمويهية، بل المطلوب إجراءات عملية مباشرة، تنقذ بها نفسها أولا.. من أن يجرفها تيار التغيير الجذري التاريخي لتصبح مجرد قطعة أثرية من الماضي.
انتقل النظام الاستبدادي في سورية في تعامله مع جامعة الدول العربية أثناء متابعة التقتيل والتدمير وتصعيدهما في الداخل، من مرحلة المراوغة والرفض، إلى مرحلة التهديد، تهديد البلدان العربية بفتنة هوجاء.
وانتقلت جامعة الدول العربية في تعاملها مع نظام الاستبداد في سورية أثناء متابعة التقتيل والتدمير وتصعيدهما من مرحلة الصمت، إلى مرحلة النصيحة، إلى مرحلة الكلام، والآن إلى مرحلة الامتعاض.

بقاء الاستبداد هو الفتنة الأكبر

في الداخل السوري كانت مرحلة الترهيب الإجرامي أوّل خطوة عنوانها حمزة الخطيب ودرعا هي الجواب الفوري على البذور الأولى لثورة الكرامة والحرية، ووصل في هذه الأثناء إلى شنّ حرب إجرامية شعواء في حمص وإدلب وأخواتهما. بما يشمل كل بلدة وقرية في أنحاء البلاد، وأسلحتُها الدبابات والرشاشات والمدفعية والمروحيات والهمجية المطلقة في الشوارع والمعتقلات، ومن جنودها الشبيحة السياسية والإعلامية على مدار الساعة.
لقد وصلت الحرب الاستبدادية الإجرامية في سورية إلى مرحلة فاصلة ما بين الإبادة العلنية للشعب، أو السقوط الوشيك للاستبداد الفاجر؛ ولن ينتصر الفجور الإرهابي على الإرادة الشعبية الثائرة مهما صنع.
لم يستطع النظام الاستبدادي أن يقنع طفلا ولا امرأة ولا رجلا في سورية بأنّه وأعوانه من المأجورين والمنتفعين -بل ولا مَن يظهرون تأييده خوفا من التعذيب والاعتقال والقتل والاختطاف- بأنّه قادر على الإصلاح حتى ولو مُسخ الإصلاح إلى مجرّد إجراءات شكلية تضليلية كإلغاء حالة الطوارئ، ناهيك عن إصلاح حقيقي، ولم يستطع إقناع أحد بأنّ باستطاعته إثارة فتنة داخلية وحرب أهلية وتجزئة جغرافية؛ فالشعب السوري واحد، وسيبقى واحدا، والوطن السوري واحد، وسيبقى موحدا، أثناء إسقاط الاستبداد الفاجر، وبعد رحيله راغما.

بالمقابل: هل يمكن للتهديد الغوغائي على لسان رأس الاستبداد الفاجر، العاجز عن البقاء عبر انتقامه الانتحاري من الشعب الثائر، أن يقنع الحكومات العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بأنّه قادر على إثارة فتنة هوجاء يعطيها عنوان "أفغانستان" أو تجزئة شاملة للبلدان العربية جميعا، يسمّيها "سايكس بيكو" الثانية؟
إن النظام الاستبدادي الفاسد الفاجر في سورية هو بحدّ ذاته الفتنة الهوجاء الأكبر، في سورية، وعربيا، وإقليميا، وإن بقاءه بعد هذه الثورة الشعبية الأبية البطولية هو أوّل ما يمكن أن يسبّب مزيدا من الفتن والانقسامات والجرائم، داخل سورية وخارجها.

التدخل في الشأن السوري

أين بدأ ذلك الاستغلال المنحرف لمقولة "لا ينبغي التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة" حتى تحوّلت من مبدأ لحماية الشعوب، إلى سيفٍ مسلّط على رقاب كثير من الشعوب، وليس شعب سورية فقط؟
لا نجهل أن موازين القوى هي التي تحكم القرار الرسمي الدولي، وهي التي تحكم القرار الرسمي العربي أيضا، وليس ما يقول به القانون الدولي، من قبيل قاعدة عدم المساس بسيادة الدولة؛ ولكن القانون الدولي لا يحتوي على هذه القاعدة فقط، ففيه أيضا حق تقرير المصير للشعوب، وليس للحكومات المتسلّطة عبر انقلابات عسكرية واحتكار السلطة بهمجية السلاح، وفيه أيضا الالتزام بالمواثيق الدولية ومنها ما يرتبط مباشرة بحظر القتل والاعتقال والتعذيب وغيرها.
في أي دولة تحترم نفسها وتقوم على سيادة القانون، لا يحق للحكومة أن تتدخل في الشأن الداخلي لأسرة من الأسر، ولكن ماذا عندما يرتكب الوالدان أو أحدهما جريمة تعذيب الأطفال، وهو ما يجري في كثير من أنحاء الارض على ايدي مجرمين فقدوا انتماءهم للإنسانية؛ آنذاك يصبح من الواجب القطعي على عاتق السلطة الحاكمة في دولة محترمة أن تتدخّل، فحياة الأطفال أهم من "السيادة الأسروية في يد الوالدين"، كذلك الدول عندما ترتكب الأنظمة الاستبدادية جرائمها -ولو بنسبة مئوية ضئيلة من مثل ما يصنع النظام الاستبدادي الفاجر في سورية- وفد شمل جميع أنواع الجرائم بحق الشعب الأعزل. إن التدخل في "الشأن السوري" لوقف استمرار ارتكاب الجريمة بحق الشعب، أصبح واجبا مفروضا وليس مجرّد "حق قانوني دولي" مقدّم على "حق قانوني دولي" آخر.
شبيه ذلك هو ما اعتبر واقعيا الأساسَ لإقدام جامعة الدول العربية ذات يوم على تفويض "سورية" بالاشتراك مع دول أخرى، ثم منفردة، بالتدخل المباشر في "الشأن اللبناني"، عندما تحوّلت الحرب الأهلية في لبنان إلى مذابح على حساب الشعب، فما قيمة حجّة الاستبداد الفاجر في سورية الآن تحت عنوان "عدم التدخل في الشأن السوري"؟

ليست المشكلة في التدخل من حيث الأساس بل في دواعيه وشكله ومساره ونتائجه، وهذا ما يجب الحديث حوله، في أروقة جامعة الدول العربية، إذا أرادت أن يبقى لها شكل من أشكال الوجود والتأثير، بعد كل ما غرقت فيه من قصور تجاه معظم شعوب الدول الأعضاء فيها.

المطلوب المفروض بعد "الامتعاض"

الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي أثار غضب الشعب السوري وهو في المحرقة القمعية الأسدية، عندما بدأ نشاطه في "الشأن السوري" بامتداح "نية الإصلاح" لدى الجلاّد، يقول الآن بوضوح إن "الحكومة السورية لم تستجب لمطالب الجامعة بوقف القتل وإخلاء سبيل المعتقلين والشروع في الإصلاحات" واستبقه رأس الاستبداد القمعي في سورية بتصريحاته لجريدة بريطانية بإطلاق حزمة أخرى من التهديدات للمنطقة بأسرها.

ما الذي بقي من معالم "سلطة حاكمة" -ناهيك عن عدم مشروعيتها من الأساس- في سورية؟

الدبابات والمعتقلات وسيلتها في الداخل، والجنائز والتعذيب في الشوارع إنجازاتها في الداخل، ومحو أوروبا من الخارطة والتهديد بعمليات "استشهادية" في الغرب لغتها الديبلوماسية في الخارج الدولي، والتهديد بإثارة الفتن في الجوار، وتصعيد ذلك إلى التهديد بتمزيق المنطقة إقليميا، لغتها الديبلوماسية في الخارج العربي والإقليمي.

هل تختلف عصابات الاستبداد في سورية بذلك عن مجرم متسلّط غريب على بيت أسرة عربية ينتهك حرماتها، ويقتل أطفالها، ويدمّره على رؤوس أصحابها، ثم يقول هذا شأنه الداخلي، ولا يحق لأحد أن يواجهه بتدخل خارجي من أي نوع.

إنّ جامعة الدول العربية ضعيفة في تكوينها، ضعيفة في قراراتها، ضعيفة في تعاون الدول الأعضاء فيها، وقد بدأت الثورات العربية تعطيها فرصة تاريخية لتتحوّل إلى كيان عربي إقليمي فعّال، وإلى هيئة دولية إقليمية تؤدّي ولو بعض المهام الأساسية الإنسانية والقانونية، التي تمثل بعض ما قامت من أجل تحقيقه، والتي قصّرت بصددها منذ نشأتها.. ولئن فوّتت هذه الفرصة التاريخية على نفسها، فسيعود ذلك بالوبال عليها، وستكون شهادة علنية لوفاتها بانتحارها.

ليس المطلوب الآن من جامعة الدول العربية -أي من الحكومات الأعضاء فيها- أن تطلق حزمة أخرى من كلمات التنديد والشجب والامتعاض والكلمات الديبلوماسية للمطالبة بإصلاح مستحيل، وإجراءات جزئية تمويهية، ولا حتى الاكتفاء بإنذار جديد وإن كان بلهجة "شديدة" -أعلى مستوى من الامتعاض!- بل المطلوب إجراءات عملية مباشرة. ولا يكفي إطلاقا تعليق عضوية حكومة الاستبداد القمعي الفاجر في جامعة الدول العربية، فهو لا يقدّم ولا يؤخّر شيئا من الواقع القائم على أرض سورية، ولا يوقف استمرار موبقات آلة القتل والتدمير وقد بلغت من الهمجية ما لا يخفى على إنسان عاقل مبصر. ولا يكفي أيضا وضع مخطط زمني من أجل إجراءات متتابعة تصعيدية؛ ففي كل مخطط زمني جديد، مهما كانت صياغته متقنة، طلبٌ مباشر -وليس مجرّد مهلة- موجّه إلى الاستبداد القمعي الفاجر، أن يستمر في قمعه وفجوره، فترة أخرى من الزمن، ليوجد واقعا آخر بديلا عمّا أوجدته تضحيات الشعب البطولية المتوالية في سورية.

إنّ الحد الأدنى من الإجراءات الفورية المفروضة على الجامعة، لتنقذ نفسها تاريخيا عبر إنقاذ دولة سورية العضو المؤسس لها:

١- قطع كل شكل من أشكال العلاقات مع النظام الاستبدادي الذي تحوّل إلى عصابات مسلّحة بالأسلحة الثقيلة الموجّهة إلى الشعب وأحيائه السكنية وقراه وبلداته ومدنه الصغيرة والكبيرة.

٢- مطالبة كافة الدول الأجنبية بإجراء مماثل يقطع جميع العلاقات القائمة، لا سيما على صعيد توريد السلاح كما تصنع روسيا وإيران.

٣- الإعلان الفوري عن الالتزام بما ثبّته شعب سورية الثائر من انعدام مشروعية النظام الاستبدادي الفاجر منذ ولادته الأولى حتى سقوطه القريب.

٤- الإعلان عن المجلس الوطني الانتقالي السوري أنّه هو الجهة التي يجري التعامل معها باسم شعب سورية، وأن جيش سورية الحر، هو الجيش الوطني في سورية، وأنّ الهيئة العامة للثورة السورية هي الطرف الذي يمثل الغالبية الأكبر من فعاليات الثورة الشعبية في سورية، والدخول الرسمي العلني الفوري في مفاوضات مستمرة مفتوحة، مع ممثلي هذه الأطراف الثلاثة، حول كل إجراء سريع كفيل بالتعجيل بإسقاط بقايا النظام الاستبدادي القمعي، وإيجاد المعطيات المبدئية الضرورية لقيام الدولة على أسس جديدة في سورية بما يكفي لتحقيق تطلعات الشعب الثائر والأهداف المشروعة لثورته البطولية.

٥- الإعلان الرسمي عن تقديم السلاح الكافي، وكافة أشكال العون المادي المباشر، وجميع ما تحتاج إليه الثورة الشعبية على صعيد الاتصالات والإعلام والتخطيط والتنسيق، لدعمها دعما مباشرا على طريق تحقيق النصر الحاسم للشعب الثائر على بقايا النظام الاستبدادي الفاجر في الداخل السوري.

٦- الإعلان عن اعتبار كل من يشارك أجهزة الاستبداد القمعي الفاجر في سورية، مشاركة مباشرة في صناعة القرار وتنفيذه، على الصعيد العسكري والسياسي والمالي والإعلامي، ولا ينفصل بنفسه عن تلك الأجهزة، وينضمّ إلى الشعب في ثورته الأبية، شريكا لرؤوس الاستبداد وما يواصلون ارتكابه من جرائم بحق الإنسان، والشعب، والوطن، وبحق المنطقة العربية والإقليمية والتآمر لنشر الفتن فيها، وأنه سيكون ملاحقا قضائيا، في سورية وخارج حدودها، على تلك المشاركة.

٧- إنّ أيّ حكومة عربية تجعل من نفسها -كما صنعت مثلا حكومة السودان أو حكومة الجزائر حتى الآن- حجر عثرة في طريق اتخاذ الإجراءات الحقيقية الفعالة لوقف المجزرة الدموية الجارية على أرض سورية منذ أكثر من سبعة شهور، ولإنهاء الحقبة الاستبدادية الدموية المفروضة على سورية وشعبها منذ نصف قرن، هي -مهما كانت اعتباراتها الذاتية- شريكة في ارتكاب الجرائم الهمجية الجارية، بحق شعب سورية، والشعوب العربية والإسلامية.

لن يغتال القصور الرسمي العربي مستقبل الربيع العربي الجديد؛ إنّما سيعجّل في انتشاره في كل مكان، فمن يتشبّث بحقبة استبدادية بائدة، يصبح جزءا منها، آجلا أو عاجلا؛ وإن الشعوب بالمرصاد، تغفو زمنا فإن صحت لا يقف في وجهها أي نظام قائم، مهما توهّم القدرة على البقاء.

وإن المسؤولين، في حكومات الدول العربية، مباشرة ومن خلال جامعة الدول العربية، مسؤولون بين يدي الشعوب ومسؤولون بين يدي التاريخ، ومسؤولون من قبل ذلك ومن بعد، فردا فردا، بين يدي الله تعالى، يوم يحاسبهم فردا فردا، وإن ربّك بالمرصاد، فإذا أخذ الظالمين بظلمهم، من عهد فرعون والنمرود، إلى عهد مبارك والأسد، أخذهم أخذ عزيز مقتدر، وجعلهم عبرة لمن يعتبر.

ديبلوماسية الانتظار لخنق ثورة

نشرت في مداد القلم يوم ١١ / ١١ / ٢٠١١م

اعتادت البلدان التي تنعم بالحكم الاستبدادي أنه إذا أراد قتل قضية شكّل لها لجنة تدرسها، ويبدو أن جامعة حكومات الدول العربية، التي ينعم معظمها بالحكم الاستبدادي أتقنت هذه اللعبة إتقانا أكبر في تعاملها مع قضية سورية، فسلكت لاغتيال ثورتها طريقة ديبلوماسية عتيدة، لا نهاية لمسيرتها قبل أن تنتهي الثورة -أو هكذا يتوهمون- ثم يمكن إحالة القضية إلى الملف، وما أكثر الملفات الساخنة التي لم تفتح من قبل، أو فتحت وأغلقت وأحيلت إلى أقبية تخزين القضايا العتيقة في مبنى جامعة الحكومات العربية!..

- عندما تجاوز عدد شهداء الثورة الشعبية في سورية ألف شهيد (حسب الأرقام الموثقة دوليا وليس حسب الواقع.. فقد كان العدد الحقيقي آنذاك أضعافا مضاعفة وهو اليوم كذلك بالمقارنة مع الأرقام الموثقة) أعلنت بعض الدول الأعضاء في الجامعة غضبها.. ثم سكتت.

- عندما تجاوز العدد الموثق ألفي شهيد، أعلن الأمين العام لجامعة الدول الأعضاء العربية فيها، ثقته بإمكانية حل الأزمة بالإصلاح، دون غضب.. ثم سكت.

- عندما تجاوز العدد ثلاثة آلاف شهيد، أنذرت أمانة الجامعة بضرورة الإصلاح خلال أسبوعين.. ثم انتظرت.

- منذ تلك اللحظة أصبح في الإمكان أن تقول القوى الدولية التي أطالت من قبل انتظار انتهاء الثورة دون مشكلة، إنّها تنتظر موقف الجامعة.

- ازداد عدد الشهداء، فأعلنت الجامعة مع نهاية الأسبوعين مبادرتها العتيدة لتضيف من خلالها أسبوعين آخرين.

- وناهز عدد الشهداء أربعة آلاف شهيد، فامتعضت الجامعة، وتحركت الديبلوماسية العتيدة بطريقة مبتكرة أخرى.

- طرحت عبر مبادرتها تلك مطالب ثلاثة (وقف العنف، تحرير المعتقلين، فتح الحدود للمراقبين) كان يفترض أن يكون تنفيذها أولا شرطا للتحرك بالمطلب الرابع (الحوار).

- وتحركت الشروط إلى المؤخرة والنتيجة إلى المقدمة بقدرة ديبلوماسية فذة.. كيف؟.

- بدأ التقاء الجامعة الممتعضة من "النظام.." مع المعارضة للحديث حول "الحوار" وليس حول ما لا تملك المعارضة تنفيذه أصلا من تلك الشروط.

- رفضت المعارضة بدء "الحوار" دون تنفيذ الشروط أولا.. فتنفيذها يعني نهاية الاستبداد كي يبدأ "الحوار" كما ينبغي: حول رحيل الاستبداد.

- وليست الجامعة متهمة بالجهل، وليس الديبلوماسيون الأفذاذ فيها متهمين بعدم تقدير ما يعنيه أن تكون خطوتهم التالية هي الالتقاء مع معارضة لا يؤيدها الثوار، ولكنها تؤيد "الحوار" دون شروط.

- سرعان ما قلبت الديبلوماسية العتيدة محور المبادرة العتيدة من مطالبة الاستبداد بإنهاء مظاهر استبداده الهمجي، إلى مطالبة المعارضة بإنهاء "انقساماتها".

- أصبح في إمكان الجامعة كسب الوقت، ليكسب الاستبداد الوقت.

- أصبح المطلوب أن يتّحد طرف من المعارضة أقرب إلى تمثيل الثورة وإسقاط الاستبداد، مع طرف أقرب إلى تمثيل نهج "الحوار" وفق ما يريده الاستبداد، كيلا يسقط، وليس كما تريد الثورة.. أي حول ما يأتي نتيجة سقوطه.

سؤال:

هل يمكن أن تسفر هذه الديبلوماسية العتيدة من جانب جامعة الحكومات العربية، قبل انقضاء يوم "تجميد العضوية"، عن أرضية تصلح لاتخاذ قرار، أم سيكون القرار هو إيجاد منعطف آخر للانتظار؟

من المفروض أن نقول: نرجو أن تخيّب الجامعة توقعاتنا، وتثير مكانها بصيص أمل في أنها ستكون يوما ما جامعة تمثل مصالح الشعوب حقا؛ ولكن لا يسهل مثل هذا القول، فالأمل معقود على الشعب وتضحياته وبطولاته، معقود على الثورة والثوار، فالشعوب قادرة على إصلاح الجامعة والحكومات، أو تغييرها، وليست الجامعة والحكومات قادرة على "تطويع" الشعوب، ولا على إلغائها.

جمعة الجامعة العربية تقتلنا

نشرت في مداد القلم يوم ١٧/ ١٢/ ٢٠١١م

مرة أخرى تؤجل جامعة حكومات الدول العربية اجتماع وزراء خارجيتها حول قضية سورية لاتخاذ موقف آخر بعد مواقف سابقة، أو لعدم اتخاذ موقف حاسم، كما كان في مرات سابقة، وهو ما لا يخفى على شعب سورية الثائر، كما يعبّر عن ذلك بدمائه وشعار يوم جمعته الأولى في الشهر العاشر للثورة: الجامعة العربية تقتلنا.

ويصعب الجزم بصورة قاطعة ما إذا كانت جامعة أنظمة الدول العربية تعدّ العدّة لتسليم قضية سورية لمجلس الأمن الدولي بعد استعراض عجزها عن التصرف بمفردها، على افتراض أنها تريد التصرف فعلا.

ولئن أرادت التدويل، فهل هذا ما يكمن وراء إطالة فترة المعاناة الدموية، ربما لتنتزع من شعب سورية الثائر مطلبا علنيا جليا لتسويغ أي ضربة عسكرية غربية محتملة لا تقتصر على إسقاط بقايا النظام، بل تشمل الطاقات الذاتية للوطن والشعب، ومقوّمات قوّة الدولة الجديدة وليدة الثورة، فهذا ما ينسجم مع الرغبة السياسية في أن ينشأ وضع جديد ينسجم مع مخطط حبك نسيج جديد للارتباطات الإقليمية التبعية بالقوى الغربية، والالتفاف على الربيع العربي وثوراته الشعبية الابيّة.

أم أنّ جامعة أنظمة الدول العربية تعمل لتمرير مؤامرة على الثورة نفسها باسم حلّ وسطي يستبقي على بعض بقايا النظام المتهالك، أو ينقذه من المحاكمة وعقوبة يستحقها في الحياة الدنيا قبل الآخرة، ولهذا تُوظف إطالة فترة المعاناة الدموية لتنتزع من شعب سورية التراجع عن مطلبه القاطع: تحرير إرادة الشعب وتحرير الوطن دون قيد ولا شرط.. وكذلك دون "عفو" يصدر عمّن لا يملك العفو لصالح من لا يستحقه.

أم أنّ جامعة أنظمة الدول العربية حائرة عاجزة فعلا عن التصرّف، إذ تخشى من النتائج، ولا تدرك أن انتصار إرادة الشعب محتمة، فهي تطيل المعاناة، لترى حصيلة معركة القتلة والضحايا أولا، مع الأمل ألا يتدحرج رأس نظام استبدادي آخر تحت أقدام الثوار، ويفتح الباب أمام المزيد!

في جميع الأحوال يظهر من شعار "الجامعة تقتلنا" في يوم جمعة الثوار ٢٠١١/١٢/١٦م أنّ شعب سورية شعب واعٍ بصير يدرك ما يجري لحظة بلحظة، وراء الكواليس وأمامها، في صالونات الديبلوماسيين وجحور المجرمين، ولم يتراجع مستوى وعيه وبصيرته ويقظته رغم أعباء الثورة والمعاناة اليومية وأفاعيل الإجرام الهمجي وأفاعيل السياسات الفاقدة للقيم والأخلاق كما يقرّ دعاة السياسة الواقعية ومدّعوها، والفاقدة للذكاء والحنكة أيضا.

كان يوم جمعة "الجامعة العربية تقتلنا" يوما حاسما في مسار الثورة، ليس فقط من حيث حجم فعاليات الثورة وقد شارك فيها في ذلك اليوم مئات الألوف رغم التقتيل والإجرام على أوسع نطاق، فقد أثبت بصورة قاطعة أن الثورة ماضية رغم تعاظم الألم، وأن قوتها الذاتية متنامية جغرافيا ونوعيا، وهذا ما يجعل الجهود العربية والدولية تتسارع، فهي التي تتبع وقع خطى الثورة وليس العكس.

كان يوما حاسما واكتسب موقعا مفصليا مع نهاية الشهر التاسع من عمر الثورة الشعبية، كما كان محورا بالغ الأهمية في ميدان آخر من ميادين المعركة التي يخوضها الشعب الثائر ويصنع من خلالها البطولات مع ما يقدّم من تضحيات.

لم يعد الجيش الوطني الحر ظاهرة جانبية تتجرّأ التصريحات السياسية على إدانتها حينا، والتحذير من نتائجها حينا آخر، مع محاولة تشويه المهمة الجليلة التي يقوم بها أبناء الوطن من الضباط والجنود الشرفاء لحماية أبناء الوطن من المدنيين العزل الثائرين.

لم تعد القوى الدولية الداعمة لبقايا النظام سياسيا وعسكريا، قادرة على الاستمرار في ذلك دون المساومة التي تخوض غمارها الآن كيلا تجد نفسها غدا "خالية الوفاض"، ولم يعد يمكن للقوى السياسية، أيا كانت، أن تواصل مسيرتها السياسية تحت عنوان "توجيه الثورة" بدلا من أن توجّه الثورة خطاها ومواقفها، لتكون لها مشروعية أي عمل سياسي اليوم وأي موقع سياسي غدا.

ولم يعد خافيا أن ما يظهر على الساحة فجأة، من تشكيلات سياسية وشبه سياسية، وإن حاولت الظهور بمظهر الالتحام بالثورة والثوار أكثر من سواها، لا تستطيع أن تصنع ذلك بمصداقية كافية، فالثورة تنطلق من الواقع على الأرض، ومن العاملين في الميدان، فتقول، وقولها هو مصدر المشروعية الثورية لسواها: هذا خطأ وهذا صواب. لئن كانت القوى الدولية والإقليمية، وكانت وسائل الإعلام على اختلاف أساليبها في متابعة الثورة الشعبية، تركّز الأنظار على أوضاع المعارضات التقليدية، وتجعل من عدم وحدتها "عقبة" أو ذريعة للامتناع عن اتخاذ القرار الحاسم؛ فالأهم من ذلك أضعافا مضاعفة هو الحفاظ على وحدة الجسم الثوري الفعال على الأرض.

والثورة التي اندلعت، واستمرت، وتنامت، في ظلال دامية مقيتة لأشد الظروف صعوبة وعنفا، واستطاعت أن تتكلم بلغة واحدة رغم تعدّد القيادات والتشكيلات القيادية كضرورة حتمية، **أصبحت اليوم في حاجة أكثر من أي يوم مضى، إلى أن ترفع صوتها السياسي الموحد، وأن تضاعف نسبة التنسيق والتعاون والتكامل بين قياداتها وتشكيلاتها.**

لم يعد السؤال المطروح من جانب الثوار، وعلى صعيد أي قوة خارجية، ولا على صعيد بقايا النظام، هو السؤال عن نهاية حقبة الاستبداد الإجرامية وبداية عهد جديد بل بات يطرح وراء الكواليس وعلنا:

هل ينجو هؤلاء بأنفسهم من المحاكمة العادلة؟

هل يلجؤون إلى هذا البلد أو ذاك؟

هل يتساقطون داخليا أم نتيجة ضربات الثوار المدنيين وضربات الجيش الوطني الحر؟

هل ينجيهم تدخل خارجي من مصير مستبدين سقطوا دون تدخل ملغوم وآخرين سقطوا رغم تدخل ملغوم؟

الثوار قادرون إذا أصبحت لهم جهة سياسية واحدة تمثل الثورة على الإجابة القاطعة، وفق إرادة الشعب، بقدر ما يتمكنون هم، في هذه المرحلة من مراحل الثورة، من تجنب كل شائبة من شوائب تهدّد وحدة هدفهم، ووحدة طريقهم، ووحدة انتمائهم للشعب الثائر وللوطن الموشك على التحرّر من بغي طاغوتٍ جائر.

الجامعة والمجازر في سورية

نشر في مداد القلم يوم ٢٢ / ١٢ / ٢٠١١م

كلما خطت جامعة الحكومات العربية خطوة سياسية، ديبلوماسية، بلهجة حادة، أو لهجة مائعة، مضت عصابات القتل في سورية في تصعيد إراقة مزيد من الدماء تصعيدا جديدا، وهذا ما جعل يوم ٢٠ / ١٢ / ٢٠١١م يسجل أرقاما قياسية في عدد الشهداء وعدد الجرحى وعدد المعتقلين وعدد المدن التي اقتحمتها الدبابات وعدد الأحياء التي قُصفت بالصواريخ والمدفعية.

مجرمون يقتلون وساسة يتفرجون وقد يتكلمون

إنّما المؤلم حقا هو مشهد شعوب عربية سيطر عليها إزاء ما يجري في سورية ضربٌ من الموات، وربما الذهول من هول الجريمة الجارية، فلا تكاد تصدّق، ولا تكاد تتحرّك -إلا قليلا- مثلما سبق أن حرّكتها غزوات الإسرائيليين لغزة والأمريكيين للعراق.

كأنّ الدم الذي يراق بقذائف دبابات ومدفعية ورشاشات وصواريخ تملكها ميليشيات العصابات المنظمة في سورية، توصف بنظام حكم عربي، يختلف عن الدم الذي تريقه آلات القتل المماثلة بأيدي عدوّ أجنبي.

كأنّ القتل الآثم بأيدٍ آثمة وأوامر آثمة، يزعم أصحابها الآثمون أنهم ينتسبون للعرب، أمر لا يستدعي التحرك والتظاهر والاحتجاج والضغط على الحكومات، حتى لا تبقى على ما هي عليه، أي في حدود إجراءات مائعة، مصحوبة بدعاية مخادعة: "أخيرا اتخذت الجامعة قرارات قوية!".

ما الذي تعنيه هذه العبارة ما دام الوضع الآن على الأرض الدامية أسوأ مما كان من قبل؟ هل يقصدون قوة الصياغة؟ صرخات الثكالى واليتامى أبلغ تعبيرا من كل كلام وأقوى.

فليشهد تاريخ الحكومات العربية وجامعتها..

أنّ مجرّد التوقيع على "بروتوكول" أصبح ممسوخا بمحتواه ومفعوله، قد استغرق ثلاثة أسابيع، سقط خلالها المئات من الشهداء والألوف من الجرحى، واعتقل ما لا يحصى من الأبرياء، وفقد ما لا يحصى من المشردين المأوى بعد الكهرباء والغذاء والدواء..

أنّ مجرّد الحديث عن إرسال "طليعة المراقبين" ثم "بقية المراقبين" ثم "التفاهم" بين المراقبين والمجرمين على طريقة الرقابة، وأمكنة الرقابة، ومخاطر الرقابة، قد خُصّص له سلفا أكثر من أسبوع رابع، والجميع يعلم، ما تعنيه أيام الأسبوع الرابع، وساعات كل يوم من أيام الأسبوع الرابع ودقائق كل ساعة من ساعات كل يوم من أيام الأسبوع الرابع..

يعلم ذلك المجرمون الآثمون، ويعلمه الضحايا الأبرياء، وكذلك يعلمه المراقبون الأشاوس، ومن يرسلهم من الساسة العباقرة، ولن تكون حصيلة الأسبوع الرابع أقلّ من أسبوع سبقه، بل أكبر حجما وأبشع إجراما، وفقا لمسار التصعيد بعد التصعيد للإجرام الهمجي جنبا إلى جنب، ولحظة بلحظة، مع التصعيد الكلامي لا الفعلي، من جانب جامعة الحكومات العربية..

أنّ الملوك والأمراء والرؤساء من وراء حكومات جامعتهم، يشاركون في حمل المسؤولية عن كل قطرة دم تراق وعن كل شلو من الأشلاء يمزّق، وعن كل أسرة من الأسر تباد عن بكرة أبيها، وعن كلّ طفل يغيب صوته تحت الأنقاض، وعن كل صرخة تخترق من التعذيب جدران أوكار العصابات الاستخباراتية الحاكمة، وعلى رأسها رئيس من رؤساء تلك الحكومات في جامعتهم العربية.

عندما يعلن شعب سورية.. في حمص وإدلب، في حماة ودرعا، في دمشق ودير الزور، في كل بقعة من بقاع سورية وفي كل أرض من أنحاء العالم تشرّد إليها عبر عشرات السنين الماضية أكثر من ثلث شعب سورية..

عندما يعلن هذا الشعب صارخا بملء صوته: جامعتكم تقتلنا، فهو لم يعد يتكلّم مجازا.

قلتم إن مبادرتكم اللطيفة مشروطة بوقف مسلسل القتل، ولم يتوقف..

وبسحب آلة القتل من المدن والقرى، ولم تُسحب..

وبتحرير المعتقلين ظلما وطغيانا، ولم يتحرّروا..

فما الذي سيراقب المراقبون تنفيذه من بنود مبادرتكم اللطيفة؟

قلتم إنكم سترسلون ٥٠٠ مراقب عربي ودولي، من الخبراء والمتخصصين، وتسرّب الحديث عن تراجعكم أمام شروط القتلة، واختزل التخصص إلى أدنى مستوياته وفق رغبات القتلة، وعُدلت برامج الرقابة وآلياتها وجميع تفاصيلها وأماكن تنفيذها، لتصبح بالتنسيق مع "لجنة" يشكلها القتلة.

ما الذي بقي من مهمتكم بين يدي الثورة الشعبية البطولية في سورية سوى العبث بالدماء والأشلاء، والعبث بمصيركم أنتم، الأسود في سجلّ التاريخ؟

قد تقولون:

كلام حماسي يلهب العواطف ولا يطفئ الحريق!

ربما.. ولكن أطفئوا الحريق أنتم قبل أن يقضي على البقية الباقية ممّن لم يعودوا قادرين على الكلام العاطفي الحماسي، ولا العقلاني المنطقي، أمام عقلانيتكم اللطيفة.

كلا.. لستم جادّين في وقف المجازر الجارية..

لستم صادقين في بياناتكم وتصريحاتكم..

لستم قادرين حتى على الإعلان عن عجزكم إن صحّ أنّكم عاجزون فعلا، وما كنتم عاجزين في ميادين أخرى من قبل.

إنّ الحجج التي تطلعون بها عبر الفضائيات بين الحين والحين، أنّ القرار السياسي يقتضي كذا وكذا من الاتصالات، وأن مواعيد لقاءاتكم يعترضها كذا وكذا من العقبات، وأن تنفيذ إجراءاتكم التي تسمونها عقوبات عسير على هذه أو تلك من الدول، وأنّكم لا تتآمرون ولكن تتأثرون من اتهامات الشعب الثائر لكم بالتآمر.. جميع هذه الحجج وما ستتفتق عبقريتكم عنه بعد، لا يساوي قيمة قطرة دم زكية واحدة من جسد طفل رضيع شهيد على ثرى سورية المنكوبة.

وجميع هذه الحجج لا تخدع عاقلا كان يرصد كيف تتسارعون إلى الالتقاء والقرار والتنفيذ في مناسبات عديدة، عندما يتعرّض بعض مواقعكم السياسية الشكلية أو المالية المصلحية لخطر من الأخطار.

سؤال واحد.. للمقارنة:

هل تعاملتم مع "ظاهرة إرهاب الأفراد والعصابات" وهي تهدّد من تحبون وما تحبون، كما تتعاملون اليوم مع أبشع "ظاهرة إرهاب عصابات متسلطة" وهي تقتل شعبا تقولون إنه من الشعوب الشقيقة، في بلد تقولون إنه مهد الحضارات العريقة، بهمجية إجرامية، لا تقولون عنها شيئا، فقد تجاوزت حدود الوصف ولم يُعرف لها مثيل في تاريخ البشرية قديما ولا حديثا؟

مرة أخرى:

كلا..

لستم جادّين في وقف المجازر الجارية..

لستم صادقين في بياناتكم وتصريحاتكم..

لستم قادرين حتى على الإعلان عن عجزكم إن صحّ أنّكم عاجزون فعلا، وما كنتم عاجزين في ميادين أخرى من قبل.

أوقفوا في جامعتكم العبث "السياسي" اللطيف بالدماء والأشلاء في سورية!

أعلنوها صريحة واضحة: المجازر تجري.. ولن نمنعها، أو لا نريد أن نمنعها، أو لا نقدر أن نمنعها.. سيّان، فلن يغيّر ذلك شيئا من موقعكم في سجلّ التاريخ، وضمير الشعوب، وما سيتذكره ويذكره عنكم أولادكم أنتم وأحفادكم أنتم، وليس الأولاد والأحفاد في أرض سورية الثائرة فقط.

لقد حمل شعب سورية الثائر نعش وجودكم السياسي "اللطيف" المتمثل في جامعة حكوماتكم العربية إلى مقبرة التاريخ.

ويعلم شعب سورية الثائر أن الشعوب لا تموت، ويموت حكامها من الطواغيت وما أكثرهم، أو من العادلين وما أندرهم هذه الأيام..

يعلم شعب سورية الثائر أنه لن يموت نتيجة تخلّي من يتخلّى عنه اليوم من أولئك الذين سبق وتخلّوا من قبل عن الشعوب المنكوبة في فلسطين، والعراق، وأخواتهما في أدنى الأرض وأقصاها.

ويعلم شعب سورية الثائر علم اليقين أنّ نهاية العصابات الإجرامية في وطنه المغتصب، لن تكون إلاّ على أيدي أبطاله الثائرين، من المدنيين في كل حي من أحياء قراه ومدنه، ومن العسكريين في جيشه الحر الأبيّ، الذي

يخاطر أفراده من الجنود والضباط كبقية أبناء شعبهم الأبي، بأنفسهم وبأهليهم، من أجل مستقبل الشعب ووطنه، ولو صدقتم لدعمتم الثوار وجيشهم الحر، ولو من وراء ستار، إذا كنتم تستحيون من دعم جبهة الحق علنا.

لقد كشفت مشاعل دماء الضحايا في هذه الثورة الأبية البطولية سوءات أقوام كثيرين، ربما كان بعض الخداع والتضليل يحجبها عن الأنظار، أو يحسب اصحابها أنها محجوبة عن الأنظار.
لقد قتلت الآلة الإجرامية -مع الضحايا- مفعول الخداع والتضليل، مثلما قتلت الخوف في نفوس الأحرار الأباة؛ ولكن لم تقتل حتى الآن الخوف المستحكم في بعض النفوس الضعيفة، من مفعول انتشار روح الربيع العربي في كل بلد وعاصمة، فالربيع العربي يعني بداية عصر جديد عنوانه: الحكم وفق إرادة الشعوب؛ وهذا ما لا يريده أحد يحكم في بلد من البلدان رغم إرادة شعب من الشعوب، لا يريد أن يراه رأي العين حقيقة واقعة، وهو يعلم في قرارة نفسه أنه -إن بقي حيا إلى الغد القريب- سيراه رأي العين، شاء أم أبى، ولو استطاع لمحا من الوجود أصداء "الشعب يريد.." ومن الكتب قول من قال: "إذا الشعب يوما أراد الحياة.."
كلا، جامعتكم لا تقتل شعبا، وإن قالها الشعب معبرا عنكم وعن واقعكم، وليس عن واقعه.
هي جامعتكم، تقتلكم، إن بقيت تحابي القتلة أو تتواطؤ معهم، أو تحييكم، لو صنعتم غير ذلك، ولم تفعلوا حتى الآن، ولا يبدو أنكم ستفعلون.
هي جامعتكم التي تكشفكم أمام الشعوب وبين يدي التاريخ، كما أنتم، كما يعرفكم ربّ العزة، خالقكم الذي لا تخفى عليه خافية، في الأرض ولا في السماء، لا يخفى عليه ما وراء جدران القصور والمقرات الرسمية، في كل بلد من البلدان الأعضاء في جامعة حكوماتكم "العربية".
أما في سورية الثائرة فقد بلغت القلوب الحناجر.. هذا صحيح!
والصحيح أيضا أنه لم يبق بعد مرحلة التمحيص إلا محق من يستحق المحق، وانتصار من يستحق النصر، فالنصر آتٍ، وما النصر إلا من عند الله القوي العزيز، ولهذا ينادي شعب سورية من أقصاها إلى أقصاها: يا أله.. ما لنا غيرك يا أله.
ترى.. من لكم أنتم اليوم؟
ثمّ من لكم غدا؟
من لكم يوم تهوي القصور وتنشق القبور، يوم تخرجون منها، وترون أنّ الأرض أصبحت غير الأرض والجبال غير الجبال، يوم تضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد.
من لكم يومذاك؟

(٣)
جامعة من الماضي دون مستقبل

لمحات من تاريخ القمم العربية.. إلى أين؟

نشر في مداد القلم يوم ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٨م بعد قمة دمشق

هل حملت القمة العربية في دمشق عام ٢٠٠٨م رقم ٣٢ أم ٣٣ أم ٣١؟ سؤال يبدو غريبا للوهلة الأولى، ولكن يوجد من يعدّ بعض القمم غير الجماعية ومن يميز بين ما سمّي قمما عادية وأخرى طارئة، فإذا انطلقنا من القمم الجامعة، بغض النظر عن مستويات المشاركة، فالأرجح أنّها القمة رقم ٣١ خلال ٦٢ عاما، أي بمعدّل قمة كل عامين، والواقع أنّه كانت تنقضي سنوات عديدة دون أن تنعقد قمة عربية، والأحداث جارية لا تتوقف، والأسباب الداعية للقاءات على مستوى القمة أسباب وجيهة، والظروف في غالب الحالات خطيرة، والقليل من الظروف الخطيرة ما كان يدفع دفعا إلى اللقاء، فكانت تنعقد القمة أحيانا مرتين في العام الواحد، ولم تنتظم القمم بصورة رسمية إلا ابتداء من قمة عمان عام ٢٠٠١م، مع تحديد الشهر الثالث الميلادي موعدا لانعقادها في العواصم العربية المختلفة تباعا، حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وكانت البداية الأولى بقمة أنشاص في مصر عام ١٩٤٦م، عندما أصبح الخطر الصهيوني جاثما في فلسطين بدعم دولي، والدول العربية المستقلة قليلة العدد والعدّة، متعدّدة الاتجاهات والأنظمة. ومنذ ذلك الحين فرضت قضية فلسطين المحورية المركزية نفسها على جداول أعمال الرؤساء والملوك والأمراء، وإن لم تكن حصيلة القمم في صالح القضية، بمعنى التحرير إلا نادرا.

المفروض في الحديث عن تاريخ القمم عموما أن يكون حديثا عن الإنجازات.. فهل نستطيع ذلك في الحديث عن القمم العربية؟

والمفروض أيضا أن يكون الحديث عن تاريخ القمم مركزا على قمة بعد أخرى، ويمكن أن نتبع ذلك النهج جزئيا، لا سيما بعد انضباط الموعد الدوري لانعقادها، ولكن لا بدّ للربط بين القمم ومجرى الأحداث، من أن يتخذ الحديث هنا صيغة أخرى، تنطلق من مجرى الأحداث وليس من أيام انعقاد القمم، وسنصل آنذاك إلى نتائج تستدعي التفكير مليا حول مستقبل القمم على ضوء مستقبل المنطقة نفسها، ما دامت القمم لا تصنع الحدث بقدر ما تتفاعل، سلبا أو إيجابا، مع ما يقع من أحداث خارج نطاق قراراتها أو توصياتها أو بياناتها الختامية التقليدية.

منحنيات "التسوية" في قضية فلسطين

قمة أنشاص ١٩٤٦م قررت الدفاع عن "كيان فلسطين" من الاستعمار الصهيوني الاستيطاني.

وانقطع انعقاد القمم ١٠ أعوام حتى كانت التوسعة الصهيونية الثانية عبر حرب ١٩٥٦م وفتح مضائق تيران فانعقدت قمة بيروت عام ١٩٥٦م.

في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، وهي الأهم من سواها في السنوات العشرة التالية، كانت "اللاءات الثلاث" الشهيرة، واقترنت بها الألغام، وأولها طرح شعار إزالة آثار العدوان، أي مواجهة هزيمة ١٩٦٧م ونتائجها على الأرض، مما انطوى ضمنيا على التسليم بنتائج نكبة ١٩٤٨م.

في قمة الرباط ١٩٧٤م بدأ الطرح العلني للتسليم بنكبة ١٩٤٨م مع تبني عنوان "التحرير المرحلي لفلسطين" بعد مضي ١٠ أعوام على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اللغم الأكبر الثاني على هذا الطريق هو "الاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني" ممّا كان يعني سياسيا التخلّي العربي عن اعتبار قضية فلسطين قضية مشتركة محورية ومصيرية للمنطقة بمجموعها.

بعد ٤ أعوام بدأت مسيرة "كامب ديفيد" ١٩٧٨م، التي توبعت في مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وأفرزت لاحقا مشروع أوسلو.

وبعد ٤ أعوام أخرى في قمة فاس ١٩٨٢م تمت الموافقة الجماعية على "مشروع فاس" السعودي للسلام، أي تمّ توثيق الاعتراف الواقعي بالوجود الإسرائيلي كدولة والبحث عن "تسوية" معها. وكان هو نفسه المشروع الذي رفضته قمة فاس ١٩٨١م وأدّى ذلك في حينه إلى انفضاضها دون قرارات رسمية.

في قمة الجزائر ١٩٨٨م بدأ التمهيد "العربي" لمؤتمر دولي حول السلام، على ضوء ما عرف بمشروع ريجان (الرئيس الأمريكي الأسبق) أي قبل انهيار المعسكر الشيوعي، وقبل غزو العراق للكويت، وقبل الحرب الأولى ضدّ العراق، على النقيض ممّا يقال لتصوير ميلاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وكأنه من نتائج تلك الأحداث!..

قبل عام واحد كان قد بدأ الحديث عربيا عن إنهاء مقاطعة مصر، أي القبول بحصيلة مسيرة كامب ديفيد المرفوضة من قبل، وعادت عضوية مصر في جامعة الدول العربية فعلا في القمة التالية في الدار البيضاء عام ١٩٨٩م

وفي قمة القاهرة ١٩٩٦م تقرر السعي للتسوية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رسميا.

وفي قمة عمان ٢٠٠١م الدورية الأولى تقرر مجددا التأكيد على مسيرة مؤتمر مدريد.

وبعد عام واحد عقب مذبحة جنين بفلسطين مباشرة وأثناء حصار ياسر عرفات في رام الله، صدرت في قمة بيروت ٢٠٠٢م المبادرة السعودية التي أصبحت لاحقا المبادرة العربية. وتكرّر التأكيد على هذه المبادرة لاحقا، لا سيما في قمة الخرطوم ٢٠٠٦م والرياض ٢٠٠٧م، وتردّد لأيام معدودة فقط احتمال أن "تهدّد" القمة العربية في دمشق عام ٢٠٠٨م بسحب المبادرة على ضوء ما يعانيه قطاع غزة من حصار والأرض الفلسطينية بمجموعها من عدوان إسرائيلي لا ينقطع، ولم يصبح الاحتمال أمرا واقعا.

المقاومة الشعبية والقمم الرسمية

في أنشاص ١٩٤٦م كان التأكيد على المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني قاطعا، ثم غاب.. مع غياب القمم أيضا، وعاد عندما ظهرت البذور الأولى للمقاومة الفلسطينية فتقرر في قمة القاهرة ١٩٦٤م "تنظيمها"، ثم في

قمة الاسكندرية في العام نفسه تقرّر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والواقع أن تأسيسها كان في حينه جوابا على ميلاد العمل الفدائي مع تأسيس منظمة فتح، والتي قامت بعملياتها الأولى مع مطلع عام ١٩٦٥م. وفي العام نفسه استمر عمل القمم الرسمي موازيا لاتساع نطاق العمل الفدائي، وليس في صيغة "دعم له"، فتقرر في قمة الرباط ١٩٦٥م تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، وتأسيس المجلس الوطني الفلسطيني، وبعد هزيمة ١٩٦٧م بدأ التواصل مع منظمات العمل الفدائي، وأمكن "تسييسه" تدريجيا، وهو ما أوصل إلى إعلان منظمة التحرير الفلسطينية "ممثلا شرعيا وحيدا" في قمة الرباط ١٩٧٤م. ومنذ ذلك التاريخ حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م كانت مسيرة القمم العربية مسيرة "تسوية سلمية" بمشاركة "رسمية فلسطينية" وأوصلت إلى مشاريع كامب ديفيد وفاس ومدريد ثم أوسلو لاحقا.
أما دعم المقاومة فكان عنوانا لقرارات دون تنفيذ على المستوى المطلوب، في قمتي الجزائر ١٩٨٨م، وبغداد عام ١٩٩٠م.

ثم بدأ الحديث عن "الإرهاب" والتمييز بين "الإرهاب والمقاومة" في السنوات التالية، ليتجدد الحديث عن "دعم المقاومة" عنوانا لقرارات القمم التي انعقدت وأصبحت دورية، بعد أن فرضت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م واقعا جديدا على الأرض، ثم سرعان ما سقط الحديث عن دعم المقاومة وبقي الحديث عن "مكافحة الإرهاب" وتجدّد الحديث عن مبادرات السلام.

فلسطين "قضية عربية"

قضية فلسطين فرضت نفسها عبر ٦٢ عاما مضت، ولكنّ القمم كانت تفرض على مجرى قضية فلسطين أن يتخذ مسارا آخر غير مسار التحرير، بدءا بالتعامل مع العمل الفدائي، إلى التعامل مع الانتفاضات الفلسطينية، انتهاء بالتعامل مع المقاومة الشعبية الفلسطينية البطولية المستمرة حتى اليوم، وبدءا بالاتصالات الدائمة تمهيدا لمبادرات التسوية، لتعلنها القمم العربية مرة بعد أخرى، مرورا بتطويع الدول العربية لبعضها بعضا، للمشاركة فيما يُطرح من جانب الدول الداعمة للإسرائيليين في المحطات التاريخية للانحراف بالقضية من مدريد حتى أنابوليس، انتهاء بحملات إعلامية وفكرية لتطويع الشعوب العربية والإسلامية لهذا النهج الذي انحدر بالقضية من "هدف التحرير الشامل" حتى وصل إلى مستنقع "التطبيع الشامل".

ليس صحيحا على الإطلاق إذن ما يقال عن أن الدول العربية تخلّت عن قضية فلسطين وتكتفي بدعم ما يقرره أبناء فلسطين لأنفسهم، فالقرار الفلسطيني لم يكن أبدا "حرا طليقا" بل كان باستمرار تحت تأثير السياسات الرسمية العربية، ولكن في الاتجاه "المعاكس"، ابتداء من قرار العمل الفدائي للتحرير إذ لم يتحوّل إلى عمل "سياسي دون تحرير" إلا بجهود عربية مكثفة اعتمادا على فريق من الفلسطينيين رضي لنفسه بهذا الطريق، انتهاء

بالمشاركة الواقعية دون قرارات رسمية في حصار غزة، أو استمراره، أو الحيلولة دون المقاومين من وراء جدران السجن الفلسطيني الكبير ودون الحصول على دعم الشعوب العربية والإسلامية.

قضايا "هامشية"

شهدت القمم العربية "قرارات" بقي تنفيذها مرتبطا بالإرادة السياسية لكل نظام عربي على حدة، أو بقيت عموما حبرا على ورق، مثل قرار قمة بيروت ١٩٥٦م بدعم الجزائر في حرب استقلالها، والحديث في قمة فاس ١٩٨١م (دون صدور قرارات عن القمة) وتثبيت ذلك في قمة فاس ١٩٨٢م، حول دعم الصومال تجاه الغزو الحبشي آنذاك، والحديث عن مشاريع عربية لاستغلال مياه نهر الأردن في قمة القاهرة ١٩٦٤م لتموت تلك المشاريع وتبقى المشاريع الصهيونية.

وصادقت القمم العربية على كثير من القرارات في صيغة مشاريع مدروسة ومفصلة من إعداد مكاتب جامعة الدول العربية، بدءا بمعاهدة الدفاع العربي المشترك التي اغتالتها اتفاقات كامب ديفيد، مرورا بمشاريع التكامل الاقتصادي وإنشاء سوق عربية مشتركة، انتهاء بمشاريع التعليم المشترك، ولكن لا يكاد يمكن للأسف ذكر مجال واحد اقترن فيه القرار بخطوات وإجراءات عملية سوى مجالي "مكافحة الإرهاب" و"مكافحة حرية الإعلام".

بعد قمة دمشق

قمة دمشق العربية عام ٢٠٠٨م وضعت الدول العربية جميعا أمام منعطف خطير، الحاضر منها على أعلى المستويات أو الغائب عبر الاكتفاء بمستويات أدنى ممّا يعني سلفا عدم توقع نتائج يلتزم بها الغائبون. هذا المنعطف لم تصنعه الدول العربية، أو بتعبير أصحّ لم تعمل على صنعه بنفسها بل صنعته الأحداث.

فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال وغيرها وغيرها ليست عناوين لخلافات بين الدول العربية بل عناوين لأحداث جارية في المجال السياسي والجغرافي للدول العربية، ويقف بعضها موقف المتفرّج، وبعضها الآخر موقفا مرتبطا بقوى أجنبية، وبعضها الثالث موقفا مضادّا، هذا مع أنّ مصيرها جميعا مرتبط بمجرى التطوّرات في الحقبة التالية:

١- إنّ استمرار حصار قطاع غزة واستمرار العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعب فلسطين واستمرار التهويد والاستيطان واستمرار الدعم الأمريكي المطلق والدعم الدولي المرتبط به لجميع أشكال العدوان والاغتصاب والتقتيل المباشر والبطيء، دون أن تتخذ الدول العربية خطوات جماعية لمواجهة العدوان، هذا السلوك الذي صنع الدمار على مسلسل كامب ديفيد ومدريد حتى خارطة الطريق وأنابوليس، لا يؤدّي التشبّث به إلى زيادة الجراح الفلسطينية فقط، بل يؤدّي أيضا إلى زيادة الهيمنة الصهيوأمريكية على الإرادة السياسية في المنطقة، وزيادة جرّها دولة بعد دولة إلى التطويع تطبيعا، وتجنيدها نظاما بعد نظام لضرب المقاومة وحماية الأمن الإسرائيلي، كما تجرّها إلى مواجهات محتّمة مع الشعوب التي لا ينفسح لها مجال مهما كان ضيّقا إلا وتعبر من خلاله عن رفضها لهذه المسيرة مهما قيل عنها إنها مسيرة سلام وأمن، وما قرّبت سلاما ولا أوجدت أمنا.

٢- وإن استمرار الأزمة في لبنان، أو حلّها عبر الضغوط العسكرية وغير العسكرية لصالح الهيمنة الأجنبية في لبنان، لا يزرع بذور الفتنة في لبنان وحده، بل يجعله بوابة إلى مزيد من ألوان التغلغل الصهيوأمريكي في المنطقة، ومزيد من المحاولات لتحطيم الإرادة الشعبية الداعمة لمقاومة العدوان والهيمنة بمختلف أشكالهما، فتضاعف من خطورة الهوة الفاصلة بين الأنظمة والشعوب.

٣- وإن بقاء الغياب العربي عن التأثير في مجرى الأحداث في العراق، بدلا من العمل على توحيد صفوف أطرافه من مختلف الفئات والطوائف، وإلى دعم المقاومة الشعبية ونبذ كل طرف يتعاون مع الاحتلال، لا يعرّض العراق فقط إلى ترسيخ الاستعمار الأمريكي فيه بأساليب جديدة، كالاتفاقيات الطويلة الأمد الحافلة بالخلل، بل يعرّض المنطقة من حوله أن تكون على الدوام تحت طائلة التهديد العسكري بالقواعد الأمريكية، أو بتكرار النموذج العراقي بصيغة من الصيغ، سواء كان ذلك تحت عنوان نزع أسلحة متطورة أو مكافحة الإرهاب أو فرض ديمقراطية أمريكية الصبغة، دموية التطبيق.

٤- وجميع ذلك أو بعضه ينطبق بدرجات متفاوتة على المناطق المشتعلة في القرن الإفريقي، وعلى المخاطر المحتملة في الخليج العربي، وعلى المخططات الجاري تنفيذها للقضاء على مقوّمات النهوض فور ظهور بذوره الأولى كما كان في العراق.

إنّ الدول العربية إن لم تتحرّك الآن حركة تكتل جماعي لمواجهة هذه الأخطار والمزيد منها مستقبلا، فلن يكون في استطاعتها بعد فترة وجيزة أن تتصرّف حتى بالحدّ الأدنى من الإمكانات المتوافرة لها الآن. وذلك هو المنعطف الذي وقفت الدول العربية في قمة دمشق، ومن قبلها، ومن بعدها، أمامه: **إما التحرّك مع تصحيح ما مضى، أو الانهيار والضياع.**

لن تضيع المنطقة، ولكن قد تضيع الأنظمة، فمستقبل المنطقة لم يعد مرتبطا بفرض الإرادة الصهيوأمريكية عليها دون مقاومة، فالمقاومة الشعبية أثبتت وجودها وفعاليتها وقدرتها على النماء، ولكن الخسارة الأكبر ستكون من نصيب الأنظمة التي تتلكّأ عن دعم المقاومة دعما علنيا وفعالا، وعن تطوير السياسات الداخلية مع شعوبها والإقليمية فيما بينها، لتتمكن من توظيف إمكاناتها الحالية وتطوير المزيد منها، استعدادا لمستقبل يصنعه جيل جديد، فإما أن يكون فيه مكان لمن يلحق من الأنظمة بدرب الصمود والمقاومة والبناء، أو أن تصبح هي لا القضايا المصيرية في بعض زوايا صفحات التاريخ نسيا منسيا، آجلا أو عاجلا.

جيل المستقبل العربي وجامعة الماضي العربي

نشرت في مداد القلم يوم ١٧ / ١٠ / ٢٠١١م

جامعة الدول العربية بيت من بيوت الماضي في واقع المنطقة العربية وإن كانت أوهى تلك البيوت، كمنظمة مؤتمر العالم الإسلامي في المنطقة الإسلامية. تصرّفت بشأن سائر الثورات العربية كبيت من بيوت الماضي، وفق معايير ما بقي من هيكلية سياسية في المنطقة ووفق ارتباطاتها الدولية، وتتصرّف الآن بشأن سورية وفق ذات المعايير.

ليست الثورة العربية في حاجة إلى جامعة الدول العربية لتحقق أهدافها، إنما تحتاج الجامعة إلى الثورة العربية كي تصبح منظمة على مستوى واقع الشعوب واحتياجاتها وتطلعاتها، وعلى مستوى العالم والعصر، بدلا من بقائها على مستوى حكومات الماضي، وشبحا من أشباح الماضي.

لقد اخترق جيل المستقبل بهذه الثورات الجدران التي حبست الإنسان العربي وراء أبواب أنظمة ومنظمات نسجت علاقاتها وشيّدت مقرّاتها وأملت سياساتها أحداثٌ عتيقة، بدءا من سايكس بيكو وإسقاط الخلافة العثمانية، مرورا بالحربين العالميتين، انتهاء بتحويل المنطقة بأسرها إلى حجر من أحجار اللعبة الدولية في عصر العولمة؛ وكان من آثار هذا الاختراق التاريخي أنّ جيل الشبيبة في أنحاء العالم بدأ يتحرّك بروح جيل الشبيبة في المنطقة العربية، على طريق التغيير.

وعندما نستوعب مسلسل الثورات الشعبية العربية أنّه حركة تغيير جذري تاريخي عميق المضمون واسع النطاق بعيد المدى، نستوعب أنّ الذين يصنعون المستقبل، هم شباب المستقبل وفتيات المستقبل، وقد وجدوا ثقة الشعوب من مختلف الفئات والأعمار، وأنّ الذين يتشبّثون بالماضي ويسبحون عكس تيار التاريخ، هم الذين يجلسون في المباني الرسمية الحكومية في العواصم العربية وفي عاصمة جامعة الدول العربية، ولا ينبغي أن يُعقد أمل المستقبل على حبال الماضي العتيق، ومن يصنع ذلك سرعان ما يخيب أمله.

وكما خلّد سجلّ التاريخ أسماء صانعي الاستقلال من أمثال عبد الكريم الخطابي، وعبد القادر الجزائري، وعمر المختار، وإبراهيم هنانو.. وأقرانهم، ولم يكونوا معروفين من قبل، كذلك سيخلّد سجلّ التاريخ أسماء صانعي التحرّر من الاستبداد، ممّن لم يكونوا معروفين من قبل، ممّن يوصفون بالقيادات الشبابية في تونس ومصر واليمن وسورية وليبيا وسواها، وممّن تنعقد عليهم الآمال لينضموا إلى ركب القادة الثائرين وصانعي المستقبل من الشباب والفتيات في هذا الجيل.

إنّ أمل المستقبل -يا أبناء جيل المستقبل وبناته- معلّق عليكم أنتم، حيثما كنتم، وهو الأمل الأكبر، الذي لا بد أن يتحقق، فهو ما يمثل إرادة الشعوب، ولطالما ردّدنا هذه الأيام، كما لم نصنع من قبل، قصيدة أبي القاسم الشابي،

إذا الشعب يوما أراد الحياة... فلا بد أن يستجيب القدر... ومن يتهيّب صعود الجبال... يعش أبد الدهر بين الحفر... وإنّ في ذلك تعبيرا مباشرا عن استيعاب السنة الربانية في خلقه، أنّ الله تعالى لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم، ولئن ساهم أفراد عمالقة من جيل الماضي في بذر بذور النقلة الكبرى نحو المستقبل، فأنتم من تصنعون النقلة بأنفسكم وبتضحياتكم وبطولاتكم وإنجازاتكم الكبرى.

لقد صنع جيل الشبيبة ثوراته، وانتصر أوّل ما انتصر، على محاضن الماضي في نطاق الاستبداد والتجزئة والفساد والانحراف، فلم ينشأ على ما سعت لغرسه في النفوس والسلوك، من الطاعة العمياء، والعداوات الفئوية، وموات الوجدان، والانحلال الخلقي.. لم ينشأ جيل من الإمعة الخانعين كما أرادوه، بل ظهر جيل الثورة.
جيل لا يطلب الحرية فقط، بل يصنعها بتضحياته، ولا يتطلع إلى الكرامة فقط، بل يمضي إليها ببطولاته، ولا يرفع الوحدة شعارا فقط، بل يمارسها في واقع ثوراته، ولا يسأل عمّن يبني المستقبل ويقوده وينتظر، بل يبنيه بنفسه ولهذا تمضي الشعوب من ورائه.

لم تدرك جامعة الدول العربية -كمعظم الأنظمة المتهالكة بين يدي الثورات العربية- أنّها "هرمت" كما قالها أحد أفراد جيل عايشها لعشرات السنين من العمر، واستوعب أنّ عليه أن يعيش "اللحظة التاريخية" التي يصنعها جيل الشبيبة، ولم تستوعب "الجامعة" ذلك، فبقيت كما هو حال تلك الأنظمة مرآة لواقعٍ انتهى، وينادي من يتشبّث به خارج نطاق واقع البشرية في العالم المعاصر تحت وطأة التخلّف المطلق: هل ستلحقون بركب التغيير قبل أن تطوي صفحة وجودكم دورة الحياة؟
هذا التغيير الذي يصنعه جيل المستقبل، تغيير تاريخي حضاري، ولا يمكن لعنصر من عناصر التخلّف في العقود الماضية، كجامعة الدول العربية، أن يكون لبنة فيه، إنّما يبقى أحد الهياكل التي سيشملها التغيير الحضاري التاريخي، فيتحوّل هو أو ينشأ بديل عنه، ينسجم مع الإرادة الشعبية المنتصرة، وثورة جيل المستقبل، ولهذا يجب أن نقول بوضوح:

ليس موقف جامعة الدول العربية من ثورة شعب سورية سوى صورة واحدة من صور متتابعة، شاهدة على أن الشعوب تمضي نحو المستقبل لتحقق التغيير بنفسها، وأن الجامعة جزء من الماضي الذي يجري تغييره.
قضية فلسطين منذ مؤتمر فاس في ثمانينات القرن الماضي إلى ملحمة انتصار غزة وسط الحصار على العدوان العسكري الإسرائيلي.. شاهدة على ذلك.
قضية العراق من اللحظة الأولى لتنفيذ مخطط تحويل الجبهة العربية من قضية فلسطين إلى منطقة الخليج حتى لحظة احتلال عاصمة العباسيين.. شاهدة على ذلك.

استبقاء العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية والفكرية وغيرها بين كل قطر عربي عضو في الجامعة وبين القوى الدولية لتكون هي الأصل، وضمور العلاقات البينية العربية على كل صعيد بدلا من التكامل والتعاون والتكتل.. شاهد على ذلك.

ومزيد من الشواهد التاريخية معروف عبر أنين الصومال لعدّة عقود، ومشكلة الصحراء الغربية / المغربية لعدة عقود، ومشكلات السودان لعدة عقود، وكذلك تفكيك عرى معاهدة الدفاع العربي منذ عقود.. والقائمة تطول، وجميعها يشهد على أنّ المسألة ليست مسألة "أخلاقيات متدنية" الآن، فموقف الجامعة الآن من مسلسل الثورة البطولية الأبية في سورية، مسلسل تقتيل الأطفال والكبار، وتدمير الأحياء والقرى، وتحصّن الفساد والاستبداد في الدبابات والمعتقلات وأقبية المخابرات.. هو الموقف المنتظر لا المفاجئ، وليس ما يبدّل موقف الجامعة -حسب واقعها الراهن- حقّ الشعوب في الحياة وتقرير المصير، بل قد يبدّل مواقفها تحوّل ما على صعيد خارطة اللعبة الدولية والهيمنة على المنطقة العربية، لأن وجود جامعة الدول العربية ارتبط بذلك، ليس بسبب ضخامة قوّة الهيمنة وعنفوانها، بل لأنّ الجامعة هي التي ربطت حياتها وبقاءها بها، فساهمت في تعزيزها، وفقدت معالم الحياة في عروقها ومواقفها.

لا ينبغي أن تتجاوز علاقة الجيل الثائر وهو يصنع المستقبل بجامعة الدول العربية أكثر من علاقة وضع المسؤولين في الحكومات العربية -وهي الجامعة ما دامت الجامعة تمثلها ولا تمثل الشعوب- أمام مسؤولياتهم التاريخية، وهم يعلمون أنّ هذه الثورة الشعبية المنتشرة في "زنقة بعد زنقة" وبلد بعد بلد، ثورة على الواقع الذي صنعوه ويتشبّثون به، ولا يريدون حتى الآن أن يستوعبوا أنّ الثورة في الوقت نفسه فرصة تاريخية ليستعيدوا حياتهم أولا، فحياة حكوماتهم ثانيا، فحياة جامعتهم ثالثا، وآنذاك قد يقفزون فوق أنفسهم وماضيهم، ليكونوا جزءا من مستقبل يصنعه جيل المستقبل، سواء شاركوا في صنعه أم لم يفعلوا.

إنّ ثورة هذا الجيل هي الثورة التاريخية الأكبر في المنطقة العربية، لأنها ثورة الإنسان العربي، وثورة الحضارة العربية، وثورة الوحدة العربية، وثورة التقدّم العربي، مع جميع ما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا لا ينفصم من الدائرة الحضارية الإسلامية الشاملة للمنطقة العربية.

وهذا ما يوجب على الثوار أن يتلاحموا من وراء حدود الماضي وأسباب التجزئة فيه، وأن يدعم بعضهم بعضا من خلال ما يصنعونه محليا ويتضامنوا عليه إقليميا وعالميا، وهذا بالذات ما يتجلّى في تطابق المعالم الكبرى لثوراتهم الشبابية، القطرية، السلمية، الحضارية، البطولية، المنتصرة بإذن الله.

الشعارات واحدة.. والدماء فتحت بوابة التغيير

السواعد واحدة.. والإنجازات قادمة متراكمة

لأنّ المنطلقات مشتركة.. والأهداف مشتركة

كذلك الماضي الذي انطلقت هذه الثورات لتحطّم أغلاله، والمستقبل الذي انطلقت لترسّخ دعائمه

ولأن الثورات العربية تمثل ثورة واحدة، فلا بدّ أن تعقد آمالها على الشعوب الثائرة، سواء في ذلك تلك التي تفجّرت طاقاتها الكامنة في ثوراتها، أو تلك التي لا تزال في مرحلة الغليان.. وتريد التغيير أيضا.

ولأن الثورات العربية تصنع مستقبل الأمة، فإنّ على هذه الشعوب أن تتحرّك معها، وأن تتحوّل من خلال الإعلان عن إرادتها ومواقفها وتطلعاتها، إلى وقود للثورة المشتركة، ومصدر قوّة تضع الأنظمة القائمة أمام مسؤولياتها.
الثورة في سورية الأبية لا تنتظر بالضرورة أن تؤدّي الجامعة واجبها، بقرار ينطوي على نصرة الشعب الثائر، ومحاصرة الاستبداد الجائر، فالثورة الشعبية تحررت من القيود، وستتحرر من القمع أيضا، أمّا ذلك القرار -إن صدر- فمن شأنه أن يحرّر الجامعة من قيودها وأغلالها.. ولكن الثورة في سورية الأبية -كما في أخواتهما- تنتظر أن تتحوّل نصرة الشعوب لها، في كل قطر من الأقطار، وبمختلف أشكال النصرة، من مستوى الإحساس المشترك بالألم والأمل، إلى مستوى الدعم المباشر والعمل.
وسيتحقق ذلك بإذن الله قريبا، ومن لا يصدّق عليه أن يعود بالذاكرة بضعة أعوام فقط، عندما كان لا يصدّق أن الشعوب قادرة على الثورة أصلا، وعلى فتح بوابة التغيير، وعلى الشروع في تشييد دعامات صناعة المستقبل، بل ستحول ثورة الشعوب العربية الجيل الذي أطلقها إلى طاقة تزرع بذور الثورة على الانحراف والفساد في واقع البشرية بأسرها.

نبيل شبيب